نعلن الحق مهما كان الثمن

أستراليا اليوم

كل أخبار أستراليا

Established in 2020
ABN: 44 739 785 281
www.australiatoday.press
Email: media@australiatoday.press
www.facebook.com/australiatodayonline
www.twitter.com/australia2day
www.youtube.com/@aandemediaaustralia
Pinterest: /medianewsaustralia
linkedin: /in/australia-today-a78616153/
WhatsApp: 0449 146 961

رئيس مجلس الإدارة/ د. سام نان

Saturday 26 October 2024 No. 186 | 16 Pages | Price $2.5 | ١٦ صفحة | السبت ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٤ العدد رقم ١٨٦

تحدي القانون الدولي ورفض المنطق العقلي: تحالف ضد إسرائيل ودعم قوي لفلسطين ولبنان

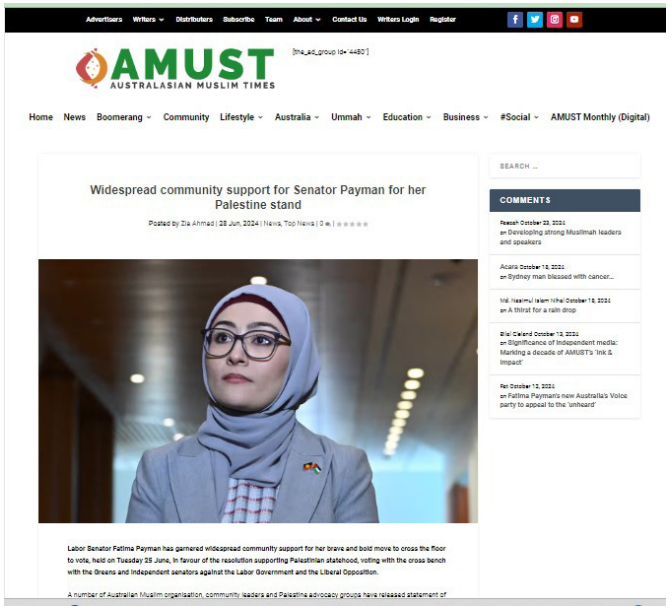

منذ السابع من أكتوبر من العام الماضي ٢٠٢٣، يشهد العالم موجة من التحديات التي تواجه السياسات الإسرائيلية، والتي تمثلت في تحالفات سياسية وشعبية متعددة لدعم القضية الفلسطينية والوقوف بجانب لبنان في مواجهة ما يعتبرونه تجاوزات إسرائيلية مستمرة.

ولطالما كان القانون الدولي هو المعيار الأساسي الذي يحكم العلاقات بين الدول وينظم التعاملات الدولية في السلم والحرب.

ومع ذلك، يرى الكثيرون أن إسرائيل تستمر في انتهاك هذا القانون من خلال سياسات الاستيطان والاحتلال وممارساتها في الأراضي الفلسطينية وحالياً في لبنان.

وبالرغم من صدور العديد من القرارات التي تدين هذه السياسات، إلا أن تنفيذها غالباً ما يواجه عقبات سياسية ودبلوماسية تحول دون تطبيقها على أرض الواقع.

الدول العربية والإسلامية، ومعها بعض من السياسيين من المجتمع الدولي في بعض الأحيان، تقف في وجه إسرائيل في تحدٍ لا مثيل له، وكأنه ثأر شخصي لهم.

محاولين تحدي الممارسات الإسرائيلية عبر المنابر الدولية والضغط السياسي.

ولكن ما يميز الوضع الحالي هو أن التحالفات أصبحت أكثر قوة وتأثيراً، مع زيادة الدعم الشعبي في مختلف أنحاء العالم لدعم القضية الفلسطينية، كما أصبح الضغط الدولي يتزايد على إسرائيل للالتزام بالمعايير الدولية واحترام حقوق الإنسان، على الرغم من انتهاكات المنظمتين الإرهابيتين «حماس وحزب الله» للمواثيق الدولية وحقوق الإنسان حتى في بلادهم.

لقد واجهت كثير من التحديات من بعض العرب، «حتى المقربين منهم» في إعمال العقل والتفكير المنطقي السليم.

بالرغم من أنني أعرف شخصاً مثقفاً مطلعاً، وهو بمثابة مُعلم لي، وهو من أصل فلسطيني، لا أريد أن أذكر اسمه، قال لي يوماً ما: لو كان الفلسطينيون يفهون، لكانوا صنعوا سلاماً مع إسرائيل وتحولوا إلى حال أفضل في كل المجالات.

ولكن الكثيرين يرفضون إعمال العقل والتفكير بالمنطق العقلي السليم، تسليماً منهم بالموروثات القديمة التي لم ولن تنفع منذ أن اخترق التطور العلمي كل العالم، وصار الإنترنت هو الوسيلة «العظمي» للحوار بين الناس لإظهار الحقائق، ورفض الموروثات القديمة غير النافعة، والتي لا تقدم الناس للأمام خطوة واحدة، وإنما تعمل على التخلف والتقهقر.

فالتفكير السليم هو صنع السلام بين إسرائيل وكل الدول العربية والإسلامية.

وقلت الإسلامية لأن هناك دولٌ إسلامية غير عربية تتبنى نفس الفكر المعادي لإسرائيل من أجل نفس السبب وهو الموروثات القديمة التي تحرض الناس على كراهية اليهود، لمجرد أنهم يهود.

الدول الداعمة لفلسطين ولبنان تنادي بأن الحلول لا يمكن أن تكون على حساب الشعوب المظلومة.

وذلك لأنهم يعتبرون أن القيادات الإسلامية في فلسطين ولبنان لو قامت بقصف إسرائيل، فهذا عادي جداً وهو ردة فعل لهم للرد على ما يسمونه «الاعتداءات الإسرائيلية».

ولكن إذا قامت إسرائيل بالردّ ونادت بإبعاد المدنيين عن أماكن القصف، وقاموا بالفعل بقصف المعاقل الإرهابية، يقوم المدنيون بوضع الأطفال والنساء كدروع بشرية لحماية الإرهابيين، وبالتالي يموت الأطفال وتموت النساء ويموت الأبرياء فداء لمن يسمونهم بال «مقاومة».

والسؤال: لماذا يقدمون أطفالهم ونساءهم وشيوخهم كدروع بشرية؟

والإجابة ببساطة تتلخص في كلمتين لا ثالث لهما وهي: «غسيل المخ»

إن الإرهابيين أرادوا أن يحافظوا على بقاء أنفسهم، ويعرفون –منذ زمان– أن إسرائيل لن تقصف الأماكن التي بها مدنيين لأن هذا ضد القانون الدولي، فيقومون بعمل غسيل مخ للمدنيين، بأنهم يخبئون أسلحتهم في المدارس والمستشفيات، ولن تقدر إسرائيل على قصفها، وحتى إن استطاعت إسرائيل قصفها، فالأطفال والنساء والكبار السن سيموتون شهداء وسينعمون خالدين في الجنة.

فهل يعلم السياسيون في كل العالم أن الإرهابيين يقومون بعمل غسيل مخ للمدنيين؟

وفي هذه الحالة، هل الخطأ هو في إسرائيل، أم في أولئك الذين يضحون بالأطفال والنساء وكبار السن والشبيبة اعتقاداً أن هذا ربح للجنة؟

لا يعلم إن كانوا سيصبحون مسالمين في العيش في أستراليا، أم أنهم يخططون لتنفيذ ما عجزت عنه حماس وحزب الله، أو يخطط كل رجل مسلم للزواج من امرأة واحدة قانونياً وثلاثة نساء أخريات عند المأذون ويعتبرهن بحسب القانون صديقات «Girl Friends» وينجبون أطفالاً كثيرين، والحكومة الأسترالية تنفق على هؤلاء الأطفال، وهو مخطط لزيادة عدد المسلمين في أستراليا، وبعد سنوات تصبح أستراليا ذات أغلبية مسلمة.

يدعم وزير العمل والعلاقات العمالية الأسترالي، توني بيرك، المجتمع المسلم في أستراليا من خلال تصريحات علنية ومبادرات تتعلق بحقوق الإنسان.

حيث يمثل بيرك دائرة انتخابية تضم عدداً كبيراً من المسلمين، وقد أكد على أهمية الاعتراف بالطموحات المشروعة للفلسطينيين، في الوقت الذي أدان فيه خطاب الكراهية والتمييز ضد أي مجموعة، بما في ذلك المسلمين.

ولا أعلم عن أي خطاب كراهية يتحدث؟

فالتوراة، ليس فيه خطاب كراهية لغير اليهود، والإنجيل فيه «أحبوا أعداءكم وباركوا لاعنيكم» أما في القرآن مكتوب «لتجدن أشدهم عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا»، وكلمة أشركوا يقصدون بها المسيحيين، ومكتوب أيضا في القرآن «يأيها الذين أمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، ومن يتولاهم منكم فهو منهم» فمن الذي يدعم خطاب الكراهية؟ التوارة والإنجيل؟ أم القرآن؟ وفي المساجد الإسلامية وبين المسلمين، وفي قلب كل مسلم، تجده يؤمن أن الدين عند الله الإسلام ومّن له غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه.

فمّن الذي يبث خطاب الكراهية؟ فتوني بيرك موقفه واضح أنه يدعم المسلمين ليكسب أصواتهم، وليس عن نظرة سياسية أو حكمة عقلانية.

فكل واحد يطلب ما تطلبه أصوله وجذوره، وليس للعقل والمنطق دور في هذا الأمر.

وينطبق هذا الأمر أيضًا على الدعم المقدم للبنان في مواجهة ما اطلقوا عليه الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني.

والعجيب أنهم لم يطلعوا على التحذير الذي أطلقته دولة إسرائيل إلى المدنيين في جنوب لبنان لترك المنطقة لأنهم سيقومون بقصفها، وكالعادة لم يتركوها حماية لحزب الله المصنف إرهابياً على المستوى الدولي.

بالتالي تم القصف ومات مدنيون، وهو ما يستغله المغرضون لنشر أكاذيب عن إسرائيل أنه مجرم حرب.

في نهاية كلامي أقول أن تحدي القانون الدولي ورفض المنطق العقلي ليسا من الحكمة على الإطلاق، فاصنعوا سلاماً مع إسرائيل، لتجدوا كل الخير منهم.

الإسرائيليون ليسوا مرضاً ولا طاعونا، بل هم بشر، حكماء، عادلون، يعرفون كيف يميزون بين الخير والشر. إنهم ليسوا وحوشاً، بل هم أناس عقلاء وسياسيون محنكون.

وفي النهاية، تظل هذه القضايا محورًا أساسيًا في السياسة الدولية، تؤثر على العلاقات بين الدول وتشكل تحديًا كبيرًا أمام المجتمع الدولي لتحقيق سلام عادل ودائم.

وختام الكلام: طوبى لصانعي السلام.

فالقضية الفلسطينية، بالنسبة لهؤلاء السياسيين ليست قضية حقوق إنسان وحق الشعوب العربية في تقرير المصير.

وإنما هم يدعمون القضية الفلسطينية وحزب الله في لبنان، لربما هذا يدعم قضاياهم الشخصية، مثلما وقفت ليديا ثورب داعمة للفلسطينيين واللبنانيين لأن هذا فيه دعم لقضيتها كأبورجينية مولودة في منطقة «جريت أرتشرفيلد».

وهي تعتقد أنها يمكنها إعادة أستراليا للسكان الأصليين، حتى تعيد تراث آباها وهو تراث بدائي، ولم تراع أن أستراليا التي وُلدت فيها وكبرت وتعلمت في مدارسها، ولو كانت الدولة للسكان الأصليين، ما كان لها صوت عالٍ ورأي ووظيفة كعضوة محترمة.

بالتالي وقفت في وجه ملك انجلترا وعلا صوتها مطالبة بمَ تسميه حقها في استرداد أستراليا وإعادتها للأبورجينيين.

كذلك الأمر بالنسبة الشابة المستخدمة من قِبل بعض الإسلاميين الذين أوهموها أنهم سيقفون بجوارها لتتمكن من إقامة حزب سياسي على أساس ديني إسلامي، وهم في الحقيقة، بعد التمكن من هذا الحزب، سوف يستغنون عنها، لأنه بحسب الإسلام، المرأة لا يتم توليتها على الرجال، لأن الرجال قوامون على النساء. ولكنهم يستغلونها حالياً، لأنه بحسب تعاليمهم، «الضرورات تبيح المحظورات».

وتأكيداً لهذا الكلام ما ذكره موقع Australia Muslim Times (AMUST)الذي نشر «بالإنجليزية» كلاماً مفاده: ((أصدر عدد من المنظمات الإسلامية الأسترالية وقادة المجتمع وجماعات الدفاع عن فلسطين بيانًا بالإعجاب والدعم لفاطمة بيمان للتحدث ضد الإبادة الجماعية للفلسطينيين وجرائم الحرب الإسرائيلية التي ترتكب بلا هوادة ضد سكان غزة على أساس مستمر.))

وفي بيان صدر يوم الأربعاء ٢٦ يونيو، ذكرت ANIC أن «المجلس الوطني للأئمة الأستراليين (ANIC) وتحالف المسلمين الأستراليين (AAM) والمجتمع المسلم الأسترالي يرحبون باقتراح حزب الخضر في مجلس الشيوخ للاعتراف بدولة فلسطين. كما ندعم بقوة دعم السيناتور فاطمة بايمان للاقتراح».

بالتالي لأن موقف فاطمة بيمان تجاه فلسطين هو أيضاً موقف قائم على أساسا ديني وليس سياسي على الإطلاق.

أما مهرين فاروقي المولودة عام ١٩٦٣ وهي عضوة مسلمة في البرلمان الأسترالي، وهي أيضاً أول سيناتور مسلمة في تاريخ أستراليا، وشغلت منصب نائب زعيم حزب الخضر الأسترالي وتشير أفعالها على التعصب.

ومن أبرز أفعالها أنها في فبراير ٢٠١٨، حاولت فاروقي منع الأصدقاء المسيحيين للمجتمعات الإسرائيلية من استضافة حدث على أساس سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية.

بالتالي نستنتج أن مهرين فاروقي ليست في صف إسرائيل، وذلك لكونهم يهود، وهي كإمرأة مسلمة، عندها في كتابها آية تقول أن أشدهم عداوة للذين آمنوا «اليهود».

بالتالي موقفها واضح في أن دفاعها عن فلسطين ليس على أساس سياسي وإنما على أساس ديني بحت.

أما بالنسبة لوزيرة الشؤون الخارجية بيني وونغ وهي من أصل ماليزي فهي تطالب بأحقية فلسطين في عضوية الأمم المتحدة.

وهذا راجع لأصولها الماليزية، حيث إن هناك ارتباط تاريخي بين ماليزيا وفلسطين يتمحور حول الدعم الماليزي للقضية الفلسطينية على المستويين الشعبي والحكومي، والذي تعزز بشكل كبير منذ استقلال ماليزيا في عام ١٩٥٧.

وأخيراً الوزير طوني بيرك، ذلك الذي لم يفوّت فرصة للتقابل مع الجالية العربية الإسلامية وحضور الحفلات الدينية الإسلامية دائماً ويجاملهم أملاً في كسب أصواتهم في الانتخابات.

ولقد سبق وأعلن توني بيرك أنه سيسعى جاهداً لمنح حوالي ١٣٠٠ فلسطيني تأشيرة إنسانية، وهو

استجواب ليديا ثورب بشأن مقاطعتها للملك تشارلز

أثار استجواب السيناتور الفيكتورية ليديا ثورب حول مقاطعتها للملك تشارلز الثالث جدلاً واسعاً في الساحة السياسية الأسترالية.

حيث وصفها كارل ستيفانوفيتش، مقدم برنامج في القناة التاسعة، بأنها «المرأة الأكثر كراهية في البرلمان».

جاء هذا في إطار مناقشة حادة حول تصريحها الأخير الذي طالبت فيه بـ «التخلص» من الملك كرمز للدولة الأسترالية.

افتتح ستيفانوفيتش المقابلة بالحديث عن التصريحات المثيرة للجدل التي أدلت بها ثورب، والتي قالت فيها إنها أقسمت اليمين «للملكة» وليس للملك تشارلز.

وردت ثورب على الانتقادات بقولها: «حسناً، إنه مجرد يوم آخر في المستعمرة، كارل.

أنا معتادة على هذه المعاملة». وأكدت أن لديها الحق في إرسال رسالتها للملك وأن العديد من الأستراليين يدعمون موقفها.

قائلة: «لقد أوصلت هذه الرسالة. العالم كله يتحدث عنها».

رد ستيفانوفيتش بتوجيه سؤال مباشر إلى ثورب حول إمكانية مغادرتها كانبيرا، مشيراً إلى أن بعض الناس يرون أنها لا تحترم البرلمان. لكن ثورب أوضحت أنها «فخورة» بمكانتها كممثلة، مشددة على ضرورة تغيير النظام الحالي في أستراليا وأنها «لن تغادر». أثناء المقابلة، انتقدت ثورب أيضًا تكلفة وجود الحاكم العام، مشيرة إلى أنه «ليس من الضروري دفع ٨٠٠ ألف دولار سنوياً لتوقيع تشريعات».

واعتبرت أن الأسلاف قد ألحقت الأذى بأسلافها.

مضيفة: «لذلك فهناك عمل غير مكتمل».

وكشفت أنها ستعمل على معالجة هذه القضايا خلال السنوات المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك، انتقد كريس أوكيف، مقدم برنامج 2GB، تصريحات زعيم الحزب الوطني، ديفيد ليتلبراود، بشأن موضوع الإجهاض.

كما أشارت إلى «النفاق» في دعم تصريح ثورب.

كما تركت النائبة العمالية كاتي غالاغر الباب مفتوحاً أمام مناقشات حول سلوك ثورب، معتبرةً أن سلوكها قد يتحدى مؤسسة مجلس الشيوخ.

رأي المحرر

تعتقد ليديا ثورب أنها بأفعالها ستغيّر مجرى التاريخ وأن أستراليا –بعد كل التقدم الذي أحرزته– سوف تعود للأصل الأبورجيني، وأناس أصحاب تقاليد بدائية.

إن محاولات ليديا ثورب، سواء كان التجرؤ بالحديث، بطريقة لا تليق بجلالة الملك، وأيضاً بقووفها في صف داعمي حماس وداعمي حزب الله الإرهابيين، سوف يأتي بثمره في أن يقف الفريقان السابقان في استرداد أستراليا لصالح السكان الإصليين ويصبح الأبورجينيين هم أصحاب أستراليا.

ولا تعلم أن داعمي الإرهاب لو تسلطوا على أستراليا –بحسب مخططاتهم– سوف يلتهمون حقوق أستراليا والسكان الأصليين وأي شخص لا يتبع ملتهم.

إن أستراليا لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بمجهودات مضنية، حيث تفاني الأستراليون في العمل على نهضة أستراليا حتى تطورت ووصلت إلى ما هي عليه الآن.

ولو تدخل أي فريق ممن يحبون فرض سيطرتهم تطبيق عاداتهم الموروثة القديمة التي يرفضها العقل والمنطق، سوف تنهار أستراليا، وبدلاً من التطور سيكون هناك تأخر وانحدار سواء في القيم والمبادئ، أو في التطور التكنولوجي، وعلى مختلف الصعد.

إن السكان يسمون تدخل انجلترا في أستراليا «استعمار»، وأنا لن اختلف في هذا المسمى.

ولكن دعوني أوضح أن كلمة «استعمار» تعني التعمير والبناء والتطور والتقدم للأمام.

وهذا يعني أن غيرهم سيحولها من «استعمار» إلى « أستخراب».

فاتركوا أستراليا وكفاكم تنعموا بخيراتها.

الحكومة تكشف عن دعمها لضحايا الاحتيال

أعلنت الحكومة الألبانية عن تدابير جديدة لدعم ضحايا الاحتيال، مشيرة إلى إمكانية الحصول على تعويضات بشكل أسهل بعد الجولة الأخيرة من الإجراءات الفيدرالية التي تستهدف المحتالين. وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود الحكومة لتعزيز الحماية للمواطنين ومكافحة عمليات الاحتيال التي تضر بالعديد من الأستراليين.

في إطار الحملة، ستخصص الحكومة ١٤,٧ مليون دولار لإنشاء مسار واحد لضحايا الاحتيال لتقديم طلبات التعويض من خلال هيئة الشكاوى المالية الأسترالية (AFCA). هذا المسار سيمكن الضحايا من تقديم المطالبات عبر قناة مستقلة إذا لم يتمكنوا من التوصل إلى حل مع البنوك أو مقدمي خدمات الاتصالات أو منصات التواصل الاجتماعي.

أوضح مساعد أمين الخزانة، ستيفن جونز، أن الشركات يجب أن تتحمل مسؤولية حماية عملائها.

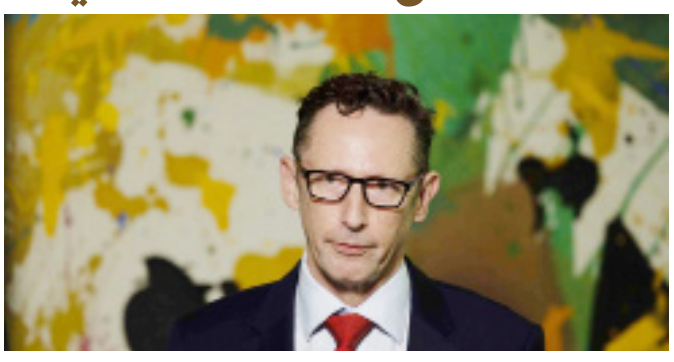

وقال: «ستقطع حملتنا الصارمة على الاحتيال الطرق التي يستخدمها المحتالون لاستهداف الأستراليين من خلال وضع معايير عالية لما يجب على الشركات فعله لمنعهم.»

وأضاف: «سيكون لدى ضحايا الاحتيال مسار واضح للانتصاف.»

ستتيح الإجراءات الجديدة للضحايا تقديم مطالبات ضد كيانات متعددة.

على سبيل المثال، يمكن لشخص فقد أمواله في عملية احتيال على وسائل التواصل الاجتماعي تقديم مطالبة ضد كل من منصة التواصل الاجتماعي والبنك الذي يتعامل معه.

إذا وجدت هيئة الشكاوى المالية الأسترالية أن كلاهما فشل في توفير الحماية الكافية، يمكن أن تكون هناك مسؤولية مشتركة.

جهود الحكومة في مكافحة الاحتيال

الحكومة الألبانية قد دعت الشركات، وخاصة منصات التواصل الاجتماعي، إلى بذل المزيد من الجهود لمنع تعرض الأستراليين للاحتيال بمليارات الدولارات سنويًا.

على الرغم من انخفاض خسائر الاحتيال بشكل عام، ارتفعت التقارير المتعلقة بعمليات الاحتيال على وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة ١٧٪ في عام ٢٠٢٣.

في يوليو/تموز الماضي، كشفت الحكومة عن أكواد إلزامية جديدة، مما ألزم شركات التواصل الاجتماعي والبنوك وشركات الاتصالات بتكثيف جهودها لمكافحة الاحتيال.

وتجدر الإشارة إلى أن الأستراليين خسروا ٢,٧٤ مليار دولار نتيجة عمليات الاحتيال في العام الماضي، مما يؤكد الحاجة الملحة لهذه التدابير.

انقسام الائتلاف بشأن حقوق الإنجاب

سلطت قضية حقوق الإنجاب للمرأة الضوء على الانقسام داخل الائتلاف الأسترالي، حيث تصاعدت الدعوات لمناقشة موضوع الإجهاض على المستوى الوطني.

جاء ذلك بعد فشل التصويت على تقليل الوصول إلى الإجهاض بفارق ضئيل في ولاية جنوب أستراليا، مما أدى إلى دعوة المتحدثة باسم شؤون السكان الأصليين في المعارضة، جاسينتا نامبيجينبا برايس، لتسليط الضوء على هذه القضية.

ظهرت قضية حقوق الإنجاب كموضوع رئيسي في الانتخابات القادمة في ولاية كوينزلاند، خاصة بفضل دعم حزب كاتر الأسترالي.

تم استجواب كبار أعضاء الائتلاف حول هذا الموضوع بعد أن أبدت نامبيجينبا برايس رأيها حول حالات الإجهاض المتأخر، مشيرة إلى أن الإجهاض بعد الثلث الأول من الحمل يجب أن يكون موضع نقاش.

وفي ردودهم، أكدت المتحدثة باسم تمويل الائتلاف، جين هيوم، أنه لا توجد خطط على المستوى الفيدرالي لإلغاء حقوق الإنجاب للمرأة في أستراليا. حيث أوضحت أن حكومة الائتلاف، بقيادة داتون، ليس لديها خطط أو سياسة لإلغاء هذه الحقوق، وأن هذه القضية لا تتعلق بالسياسة الفيدرالية. ومع ذلك، لم تكن القضية محصورة فقط في الأحزاب الهامشية في كوينزلاند، إذ تهرب زعيم الحزب الوطني الليبرالي، ديفيد كريسافولي، من الإجابة على أسئلة حول آرائه بشأن الإجهاض. لكنه أيد حق المرأة في الاختيار خلال المناقشة النهائية للحملة.

وفي سياق متصل، قالت زعيمة المعارضة، سوزان لي، إن الائتلاف «ليس لديه نية لتغيير الإعدادات من منظور الصحة الفيدرالية». لكن المتحدثة باسم البنية التحتية للائتلاف، بريدجيت ماكنزي،

السيناتور جين هيوم — السيناتور بريدجيت ماكنيزي

اتخذت موقفًا أكثر غموضًا، مشيرة إلى أن الإجهاض يعتبر «معضلة أخلاقية». وأكدت ماكنزي على ضرورة ترك القضية للحكومات المحلية، حيث أن «هذه معضلة أخلاقية معقدة».

على الرغم من ذلك، صوتت ماكنزي سابقًا لصالح مشروع قانون يتدخل في عمليات الإجهاض على المستوى الفيدرالي. وفي وقت لاحق، صرح زعيم المعارضة، بيتر داتون، بأنه لا يعتقد أن «هذا نقاش يحرك الأصوات في اتجاه أو آخر».

بيتر داتون يتهم حزب العمال بالتدخل السياسي بعد تجريد مايكل بيزولو من وسام أستراليا

اتهم زعيم المعارضة بيتر داتون حزب العمال بـ «التدخل السياسي» في «السعي للانتقام» من مايكل بيزولو بعد تجريده من تعيينه في وسام أستراليا من قبل الهيئة المستقلة التي تدير التكريمات.

تم فصل بيزولو، وهو بيروقراطي كبير سابق، من منصب سكرتير وزارة الداخلية في نوفمبر ٢٠٢٣ بعد أن وجد تحقيق مستقل أنه انتهك مدونة قواعد السلوك الحكومية ٤١ مرة على الأقل، بما في ذلك استخدام سلطته لتحقيق منفعة شخصية.

وقد حقق التحقيق في سلسلة من الرسائل النصية التي أرسلها إلى أحد أعضاء الحزب الليبرالي في محاولة مزعومة للتأثير على العمليات السياسية.

تم الكشف يوم الجمعة عن إنهاء تعيين بيزولو كضابط في وسام أستراليا في سبتمبر ٢٠٢٤، وفقًا لوثيقة تم نشرها.

في حين رفض بيزولو الخبر في بيان باعتباره «هراءً في هذا العالم المجنون»، تساءل نواب المعارضة عن الأسباب وراء القرار.

يوم الخميس، زعم داتون دون دليل أن القرار أظهر «دليلاً واضحًا على التدخل السياسي».

حيث قال: «حسنًا، إنه انتقام في أسوأ أشكاله. أعتقد أنه غريب».

«هذا دليل واضح على التدخل السياسي في العملية ... لا يوجد أي خطأ مزعوم ضده من شأنه أن يبرر تجريده من هذا الشرف، ولا يعدو الأمر أن يكون محاولة من الحكومة للانتقام منه».

وقال زعيم المعارضة إن وزيرة المالية كاتي غالاغر يجب أن تكشف عن أي تعليمات تُعطى لمجلس وسام أستراليا «لأنها ليست عملية عادلة. في النهاية ... يجب أن تكون محايدة ومستقلة - ولم تكن كذلك على الإطلاق».

وقالت غالاغر: إن القرار كان من اختصاص المجلس ولم تلعب أي دور فيه، كان [بيزولو] موظفًا عامًا طويل الأمد في كانبيرا. لقد فعل العديد من الأشياء الجيدة، لكن هذه مسألة تخص المجلس. لقد ألقوا نظرة عليها، ودرسوها وفقًا لمعاييرهم وقدموا توصية إلى الحاكم العام».

تم تعيين بيزولو كضابط في وسام أستراليا في يونيو ٢٠٢٠ كجزء من تكريمات عيد ميلاد الملكة «للخدمة المتميزة للإدارة العامة من خلال الأدوار القيادية في مجالات الأمن القومي ومراقبة الحدود والهجرة» بموجب القواعد، يمكن للمجلس تجريد الحاصل على التكريم من التكريم إذا «تصرف أو تصرف بطريقة أساءت إلى سمعة الوسام».

وجد التحقيق في بيزولو، الذي أجرته البيروقراطية السابقة لينيل بريجز، أنه انتهك القواعد ٤١ مرة على الأقل فيما يتعلق بخمسة «ادعاءات شاملة».

وتضمنت الاتهامات استخدام سلطته أو مكانته أو سلطاته «للسعي إلى الحصول على منفعة أو ميزة لنفسه»، والفشل في التصرف بطريقة غير سياسية، والفشل في الكشف عن تضارب المصالح والفشل في الحفاظ على سرية المعلومات الحكومية الحساسة.

كما وجدت اللجنة أن بيزولو منخرط في «القيل والقال والنقد غير المحترم» للوزراء والموظفين العموميين.

وقال بيزولو إنه لم يكن ينبغي فصله ولكن «ربما كان اللوم أو التوبيخ المناسب مناسبًا».

«لقد اعتُبر، من حيث النتيجة، أنني كنت أستخدم قنوات خارج الآليات المعمول بها لتحقيق هذه الغايات. وأنا أقبل ذلك. لقد ارتكبت خطأ».

جماهير ملبورن تتشابك مع الأمن في حفل ترافيس سكوت لليلة الثانية على التوالي

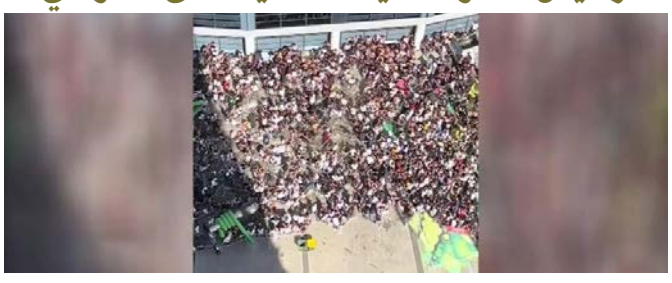

أصيب أحد المعجبين الشباب بنوبة صرع بعد اشتباك عنيف مع حراس الأمن في حفل راب في ملعب مارفل.

يبدو أن لقطات على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر أحد المعجبين قد فقد وعيه بعد أن ركله حارس أمن في ساحة الحفلات الموسيقية في ملبورن.

احتشد أكثر من ٥٥٠٠٠ معجب في مارفل لليلة الثانية من جولة سيرك ماكسيموس لمغني الراب الأمريكي ترافيس سكوت.

من المفهوم أن الاشتباك العنيف وقع عندما بدأ المشجعون في القفز فوق الحواجز من قسم الجلوس في الملعب للاندفاع نحو حلبة الرقص.

قال الشاهد أليكس «لقد هبط على الأرض وبدا الأمر وكأنه ضرب رأسه أيضاً، لذلك قفز حراس الأمن عليه على الفور وحاولوا رفعه بالفعل».

«عندها يمكنك أن ترى أنه يرتجف ثم يضعونه على جانبه وعندها تدرك أنه يعاني من نوبة صرع.»

«كان الجميع متوترين بعض الشيء، كما تعلمون، لقد أثر ذلك عليّ وعلى صديقتي، تماماً مثل الشعور بعدم الارتياح قليلاً».

تم علاج الشاب بواسطة سيارة إسعاف سانت جون وكان جالساً بينما تم نقله.

كان واحداً من خمسة مشجعين تم نقلهم إلى المستشفى من الحفل الليلة الماضية، وفقاً لسيارة إسعاف فيكتوريا.

قالت الشرطة إنها كانت موجودة في الحفل، لكن لم يتم إلقاء القبض على أحد أو الإبلاغ عن أي شيء.

قال متحدث باسم ملعب مارفل إنه كان يجري إحاطة ما بعد الحدث مع المتعاقدين الأمنيين في أعقاب الحادث.

قال المتحدث باسم ملعب مارفل جاي ألين «بينما تصرف معظم [المشجعين] بشكل مناسب، مُنع البعض من الدخول أو طُردوا بسبب سوء السلوك».

من المعروف أن حفلات سكوت الموسيقية تجتذب حشوداً صاخبة، حيث ألقى المشجعون حواجز خارج ملعب مارفل في الليلة الأولى من عروض ملبورن.

خطة الطاقة المتجددة في أستراليا: لا ضمان لخفض الأسعار

صرح منظم الطاقة الوطني الأسترالي أنه لا يستطيع ضمان أن خطة الطاقة المتجددة التي طرحتها حكومة حزب العمال الألبانية ستؤدي إلى خفض أسعار الكهرباء.
جاء هذا التصريح خلال جلسة استجواب أمام مجلس الشيوخ.
حيث أوضح الرئيس التنفيذي لشركة مشغل سوق الطاقة الأسترالية (AEMO)، دانييل ويسترمان، موقفه بشأن أثر الخطة على الأسعار.
خلال التحقيق، وجه السناتور الوطني مات كانافان سؤالًا مباشراً إلى ويسترمان حول إمكانية ضمان خفض أسعار الطاقة نتيجة تنفيذ الخطة.
أجاب ويسترمان بصراحة: «لا أستطيع ضمان ذلك».
وأضاف أن الخطة تركز على تقديم أرخص مسار ممكن لتطوير البنية التحتية اللازمة لدعم انتقال شبكة الطاقة إلى مصادر

متجددة وصافي انبعاثات صفرية. رغم عدم وجود ضمانات بخفض الأسعار، أكد ويسترمان أن نظام الطاقة الأسترالي يستهدف طرح البنية التحتية بأقل تكلفة ممكنة.
وأشار إلى أن خطة النظام المتكاملة لسوق الطاقة تأخذ في الاعتبار عوامل رئيسية مثل التوليد، التخزين، وترقيات النقل الرئيسية.
لكنه أشار أيضًا إلى أن هذا النهج لا يعني بالضرورة أن تكلفة الطاقة بالجملة ستكون أقل. كما تضع الخطة الحديثة لسوق الطاقة الأسترالية تكلفة البنية التحتية الأساسية اللازمة لتحقيق صافي الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ عند ١٢٢ مليار دولار.
حيث إن هذه التكلفة لا تشمل أعمدة الكهرباء والأسلاك، لكنها تظل عند الحد الأدنى مقارنة بنماذج أخرى، مثل خطة التحالف النووية.
ووفقًا لنمذجة مستقلة، قدرت تكلفة خطة الطاقة النووية للتحالف ما بين ١١٦ مليار و٦٠٠ مليار دولار.
بالإضافة إلى ذلك توفير ٣,٧٪ فقط من مزيج الطاقة في أستراليا بحلول عام ٢٠٥٠.
اعتمدت هيئة الطاقة الأسترالية على خبرات خارجية وبيانات من وكالة العلوم الأسترالية وسوق الطاقة الأسترالية لتقييم تكلفة الخطة المتجددة.
وأظهرت النتائج أن تكلفة توفير مزيج كامل من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٥٠ تتساوى تقريباً مع تكلفة مزيج يشمل الطاقة النووية.

صندوق النقد الدولي يتوقع أن يظل التضخم في أستراليا أعلى من ٣٪ في عام ٢٠٢٥

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز التضخم في أستراليا هدف ٣٪ في العام المقبل، في أخبار مدمرة للأستراليين الذين يكافحون بالفعل لتغطية نفقاتهم خلال أزمة تكاليف المعيشة.
رفع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، الذي صدر ليلة الثلاثاء، توقعاتنا لمؤشر أسعار المستهلك من ٢,٨ إلى ٣,٦٪ لعام ٢٠٢٥.
يضع هذا أستراليا في المرتبة الثانية خلف سلوفاكيا، ونقطة مئوية كاملة فوق نيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان وسنغافورة.
تظهر توقعات صندوق النقد الدولي أن التضخم سيستمر على مساره النزولي إلى ٣٪ في ديسمبر بفضل الإعفاء من مدفوعات تكاليف المعيشة الحكومية، لكن هذه

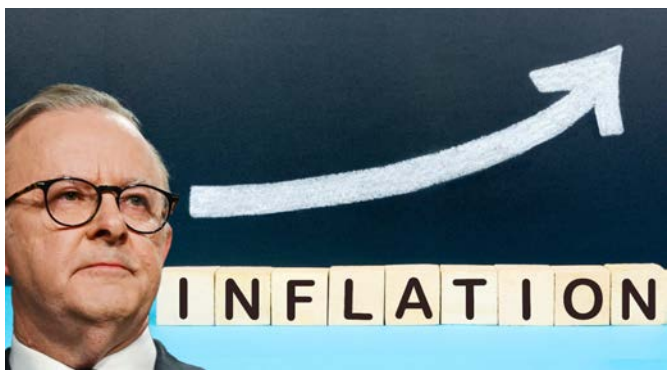

الإعانات ستنفد بحلول نهاية عام ٢٠٢٥.
قد ينخفض التضخم إلى نطاق هدف بنك الاحتياطي الأسترالي والحكومة الفيدرالية من ٢ إلى ٣٪ عندما يتم إصدار البيانات الفصلية الرئيسية الأسبوع المقبل.
ولكن ضغوط الأسعار ستكون في مقدمة اهتمامات وزير الخزانة جيم تشالمرز عندما يتوجه إلى الولايات المتحدة هذا الأسبوع للقاء نظرائه الدوليين ورئيس البنك المركزي الأميركي.
ويحذر صندوق النقد الدولي من قيام الدول ببناء الجدران، وتقليص هوامش التجار، .وفرض الأسعار على المستهلكين
ويقول في تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية «إن تكثيف السياسات الحمائية من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية، والحد من كفاءة السوق، وتعطيل سلاسل التوريد بشكل أكبر».
ومن المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أستراليا بطيئا ويتخلف عن الاقتصادات الآسيوية المتقدمة الأخرى لهذا العام ككل، لكنه سيتجاوز المعيار المقارن العام المقبل.
في العام الماضي، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الأسترالي متأخرا بميل عن تلك الاقتصادات الإقليمية المماثلة، بنسبة ٢ في المائة مقابل ٥ في المائة.

بنك الاحتياطي الأسترالي يكشف عن سبب عدم احتمال خفض أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٤

من المرجح أن تظل الأسعار في أستراليا أعلى لفترة أطول، حيث فضل بنك الاحتياطي الأسترالي معدل بطالة أقل على سحق أزمة تكاليف المعيشة.
استخدم نائب محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي أندرو هاوزر تنسيق «الدردشة بجانب الموقد» في مؤتمر سوق CBA العالمي في سيدني، لتأكيد أن أصحاب المنازل لا ينبغي أن يتوقعوا هدية عيد الميلاد المبكرة في شكل تخفيضات أسعار الفائدة.
وقال إن بنك الاحتياطي الأسترالي يركز على ولايته المزدوجة المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار عند ٢ إلى ٣ في المائة مع دعم التشغيل الكامل.
وقال السيد هاوزر «لقد كان اختياراً متعمداً من جانبنا عدم التشديد كثيراً لحماية مكاسب التوظيف، مع الاعتراف بأن عدم التشديد كثيراً سيستغرق وقتاً أطول للعودة إلى التضخم وأن الأسعار لن تنخفض كثيراً أو مبكراً كما حدث في بلدان أخرى».
وبينما أقر بأن بنك الاحتياطي الأسترالي تلقى انتقادات لاستراتيجيته، قال السيد هاوزر إن أرقام الوظائف الأقوى من المتوقع كانت موضع ترحيب من قبل البنك المركزي الأسترالي.
أبقى بنك الاحتياطي الأسترالي أسعار الفائدة عند ٤,٣٥ في المائة لمدة ١١ شهراً على التوالي، بعد رفع سعر الفائدة الرسمي ١٣

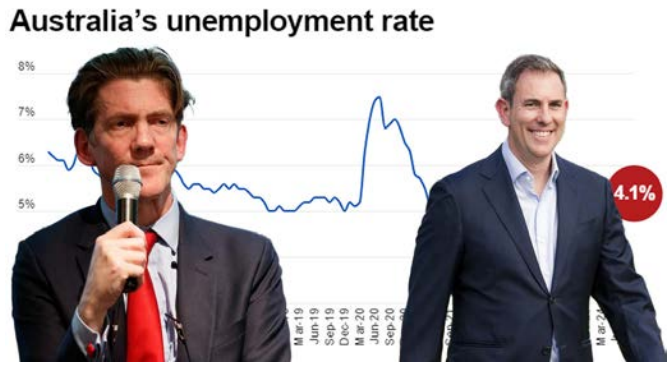

.مرة بين مايو ٢٠٢٢ ونوفمبر ٢٠٢٣ مؤخراً، جاء سوق العمل في أستراليا قوياً بشكل مفاجئ مع إضافة ٦٤١٠٠ وظيفة وفقاً لأرقام سبتمبر التي أصدرها المكتب الأسترالي للإحصاء.
على الرغم من الانخفاض الطفيف في عدد العاطلين عن العمل، شهد الارتفاع القوي في التوظيف ارتفاع معدل المشاركة بنسبة ٠,١ نقطة مئوية إلى أعلى مستوى قياسي بلغ ٦٧,٢ في المائة.
قال السيد هاوزر إن بنك الاحتياطي الأسترالي اتخذ مساراً فريداً عندما يتعلق الأمر بمكافحة التضخم، ولن يخفض أسعار الفائدة ببساطة بما يتماشى مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أو بنك إنجلترا.
وقال «السبب في أننا لا نخفض أسعار الفائدة في الوقت الحالي مقارنة بالبنوك المركزية الأخرى هو أن التضخم لا يزال مرتفعاً للغاية».
وأكد نائب محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي أيضاً أن البنك المركزي نظر إلى جميع الوظائف على نحو مماثل، على الرغم من انخفاض إنتاجية أستراليا في السنوات الأخيرة.
لقد تباطأ نمو الإنتاجية، وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة، في أستراليا إلى ٠,٨٪ في الربع الأخير من يونيو/حزيران، مما أدى إلى نمو سنوي بنسبة ٠,٥٪ فقط، وفقاً للجنة الإنتاجية.
إن جزءاً كبيراً من المشكلة هو أن الأستراليين يحصلون الآن على وظائف في التعليم والرعاية الصحية، وهي الصناعات التي لا يتم احتسابها كجزء من الأرقام.
ومع الاعتراف بالمشكلة، وهي أن الموظفين يذهبون إلى وظائف غير منتجة وأن الشركات تكافح لتأمين الأشخاص الذين يحتاجون إليهم، إلا أن السيد هاوزر كان لا يزال متفائلاً بشأن سوق العمل بشكل عام.
وقال السيد هاوزر «في الأساس، الوظيفة هي وظيفة، إنها مطالبة بالموارد في الاقتصاد. في المتوسط، بينما تخبرنا الشركات أن عوامل العمل أصبحت أسهل، إلا أنها لا تزال العامل الأول في تقييد نمو التوقعات».
لقد اتخذت الأحزاب السياسية الرئيسية في أستراليا مواقف متعارضة بشأن نوع العمل الذي يقوم به الأستراليون.
أشاد جيم تشالمرز بأرقام الوظائف الأخيرة باعتبارها علامة على نجاح الخطة الاقتصادية لحزب العمال، مسلطاً الضوء على أنها المرة الأولى التي تخلق فيها حكومة فيدرالية مليون وظيفة جديدة في فترة برلمانية واحدة.
وقال وزير الخزانة «إن أكثر من مليون وظيفة جديدة في فترة برلمانية واحدة هو إنجاز رائع في اقتصاد متباطئ وهذا يعني أنه تم خلق المزيد من الوظائف الجديدة في عهدنا أكثر من أي حكومة أخرى في أي وقت».
وقالت المتحدثة باسم المعارضة في مجال التوظيف ميكايليا كاش إن النمو في أدوار القطاع العام «غير مستدام».

لوك جوسلينج يعلق على ضغوط تكاليف تذاكر الطيران والبقالة

في حين كانت هناك مجموعة من التدابير الحكومية لمعالجة ضغوط تكاليف المعيشة لسكان الإقليم
تظل أسعار تذاكر الطيران تشكل ضغوطاً صارخة على معظم الأسر، وخاصة مع اقتراب موسم العطلات.
ألتقي بشركة كانتاس وفيرجن أستراليا كثيراً لمناقشة التكلفة غير العادية لأسعار تذاكر الطيران المحلية.
هل تتذكر الأيام الخوالي عندما كان لدينا عدد من شركات الطيران تطير من وإلى داروين
طيران آسيا، ورويال بروناي، وتايجر، والخطوط الجوية الماليزية. والقائمة تطول.
نحن نعلم أن زيادة المعروض من المقاعد تؤدي إلى انخفاض الأسعار.
كما تظهر أحدث بيانات بِتْر أن أسعار التذاكر الدولية انخفضت بنسبة ٥–١٠ في المائة
حيث زادت أعداد المقاعد بنسبة ٩ في المائة في نفس الفترة.
الإعلان الأخير عن حصة الخطوط الجوية القطرية المحتملة في فيرجن أستراليا إلى جانب إعلان كانتاس.
هذا الأسبوع عن زيادة المقاعد إلى سنغافورة وملبورن، بما في ذلك الرحلات النهارية يشير إلى أن الراحة قد تكون في الأفق.
بالطبع، لا تزال أسعار تذاكر الطيران المنخفضة إلى بالي محل اهتمام كبير لدى العديد من السكان المحليين ولم نشهد أي تحرك هناك حتى الآن.
رسمت الورقة البيضاء للطيران الصادرة في أغسطس/آب مسار الطيران نحو عام ٢٠٥٠.
كما تؤكد الورقة البيضاء على النقطة التي نعرفها جميعاً، وهي أن سوق الطيران المحلي في أستراليا شديد التركيز – حيث تهيمن مجموعة كانتاس وفيرجن أستراليا على السوق.
وتضيف الورقة البيضاء أن مطارات عاصمة أستراليا هي احتكارات طبيعية ولا توجد بدائل فعالة متاحة للعديد من المستخدمين.
يخلق هذا الهيكل دوراً واضحاً للحكومة الأسترالية للإشراف على قطاع الطيران لضمان عمله لصالح المستهلكين.
ستقوم الحكومة بهذا الدور من خلال مراقبة الأسعار والخدمات من قبل لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية ومجموعة من التدابير لتحسين الكفاءة والحد من أي سلوك مناهض للمنافسة من قبل شركات الطيران والمطارات بالإضافة إلى أمين المظالم في الصناعة.
إنها مسألة أساسية ولكنها ضرورية للتعامل مع حقائق قطاع الطيران.
وتثير الورقة البيضاء أيضاً قضية كنت أتابعها حول الملاحة الساحلية وشركات الطيران الأجنبية التي تقدم خدمات الطيران المحلي الأسترالي.
هناك مجموعة من الأسباب التي قد تجعل الملاحة الساحلية غير مجدية محلياً.
على الرغم من أن المشاركات تشير إلى وجود اهتمام ضئيل من جانب شركات الطيران الدولية بتشغيل رحلات جوية محلية داخل أستراليا، إلا أنني حريص على معرفة ما إذا كان بإمكاننا إعداد داروين كموقع تجريبي للملاحة الساحلية إذا تغير ذلك.
أجتمع بانتظام مع شركات الطيران وأدافع بقوة عن زيادة الخدمات وخفض أسعار الطيران.
كيف يمكننا دفع المنافسة لتوليد أسعار أقل كما رأينا في الماضي هو في مقدمة اهتماماتنا.
تشترك شركات الطيران والمتاجر الكبرى في الكثير من أوجه التشابه من حيث المنافسة والتركيز.
لذا، مثل قطاع الطيران، تقود الحكومة مجموعة من المبادرات لضمان أن المتاجر الكبرى تلعب بشكل عادل وتوفر أسعاراً أقل لجميع الأستراليين.
مكافحة «التضخم الانكماشي» من خلال تعزيز قانون التسعير الوحدوي.
تقديم دفعة قدرها ٣٠ مليون دولار إلى لجنة المنافسة والمستهلكين لمكافحة سلوك السوق الذي يدفع إلى ارتفاع ضغوط تكلفة المعيشة للأستراليين، مثل ممارسات التسعير المضللة والخادعة وغيرها من السلوكيات غير العادل من قبل المتاجر الكبرى وتجار التجزئة.
تطوير قانون إلزامي للغذاء والبقالة (كان طوعياً في ظل الحكومة الفيدرالية السابقة) بالإضافة إلى معالجة التخطيط وتقسيم المناطق للمتاجر الكبرى التي تدفع المنافسين إلى الدعم والمراقبة على الأسعار ربع سنوياً وتزويد الأستراليين ببيانات دقيقة حول أماكن الحصول على أرخص أسعار للبقالة.

حظر الإخلاء بدون أسباب في نيو ساوث ويلز وتحديد حد أقصى لزيادات الإيجار مرة واحدة في السنة

تم حظر عمليات الإخلاء بدون أسباب في نيو ساوث ويلز مع إقرار قوانين جديدة تهدف إلى إعادة التوازن في القوة بين ٢,٢ مليون مستأجر في الولاية وملاكهم.
في حين أن التغييرات، التي وعدت بها قبل انتخابات ٢٠٢٣، لم تذهب إلى الحد الذي كان يأمله البعض، وصف المدافعون الإصلاحات بأنها من أكبر الإصلاحات في تاريخ الولاية.
إنها تجعل من الصعب على المستأجرين الإخلاء، وتسهل الإيجار مع وجود حيوان أليف وتضع حدًا أقصى لزيادات الإيجار مرة واحدة سنويًا.
قال رئيس الحكومة كريس مينز إن المستأجرين كانوا «الأشخاص المنسيين في نيو ساوث ويلز لفترة طويلة جدًا وهذا ينتهي الآن».
وقال يوم الجمعة «هذا يجلب سوق الإيجار إلى القرن الحادي والعشرين».
تضع التغييرات حدًا لعمليات الإخلاء بدون أسباب، مما يعني أن الملاك سيُطلب منهم تقديم أسباب معقولة ومعقولة لإنهاء عقد إيجار محدد المدة أو دوري.
بالإضافة إلى ذلك، فإن القوانين – التي أقرها البرلمان ليلة الخميس – مصممة لجعل من الصعب على أصحاب العقارات رفض طلبات المستأجرين للاحتفاظ بحيوان أليف في عقار للإيجار.
ومع ذلك، فإن العبء سيقع على المستأجر للذهاب إلى المحكمة المدنية والإدارية في نيو ساوث ويلز لاستئناف أي قرار ضدهم بشأن الحيوانات الأليفة، وهو ما زعم دعاة العنف المنزلي أنه يضع العبء على الشخص الخطأ.
نجحت النائبة عن العدالة الحيوانية إيما هيرست في تقديم تعديل لضمان أنه بمجرد الموافقة على حيوان، يمكنه الاستمرار في العيش مع مالكه في العقار حتى لو تغير المالك أو الوكيل أو المستأجر.
على الرغم من الإصلاحات، قالت إنها لا تدعم مشروع القانون ووصفته بأنه «خيبة أمل هائلة» لعدم القيام «بأي شيء لمساعدة» الأشخاص الذين يحاولون ترك موقف عنف منزلي مع حيوانهم.
وقالت: «هذا يعني أن ضحايا العنف المنزلي سيستمرون في منعهم من ترك المواقف العنيفة، لمجرد أنهم لا يستطيعون العثور على مساكن للإيجار لهم ولرفقائهم من الحيوانات».
«إن إنهاء عمليات الإخلاء بدون سبب لن يساعد أيضًا ٧٠٪ من السكان الذين لديهم حيوانات، لأنه سيظل من المستحيل تقريبًا عليهم العثور على مساكن للإيجار مع حيوانات في المقام الأول.»
سيتم حماية المستأجرين أيضًا من الاضطرار إلى دفع ثمن فحوصات الخلفية عند التقدم بطلب للحصول على عقار.
قال الرئيس التنفيذي لاتحاد المستأجرين في نيو ساوث ويلز، ليو باترسون روس، إن إنهاء عمليات الإخلاء بدون سبب كان «التغيير الأكثر أهمية» الذي سيتم إجراؤه على قانون الإيجار السكني.
وقال: «لقد شعر ملايين المستأجرين بتأثير عمليات الإخلاء بدون سبب في حياتهم – سواء كان ذلك التردد في طلب الإصلاحات أو التفاوض على زيادة الإيجار، أو الاضطرار إلى العثور على منزل جديد دون مبرر».
وقال إنه سيحتفل بعمل «أجيال» من المدافعين والناشطين الذين ناضلوا من أجل التغيير.
وقالت المتحدثة باسم الإسكان في نيو ساوث ويلز، جيني ليونج، إن «نظام الإيجار المطبوخ تمامًا» في الولاية سيتحسن من خلال الإصلاحات.
وأضافت: «مع تزايد أعداد الأشخاص الذين يستأجرون مدى الحياة، تبدأ هذه التغييرات في تصحيح اختلال التوازن في القوة بين الملاك والمستأجرين من خلال منح المستأجرين الأمن والاستقرار الذي يحتاجون إليه للتخطيط لحياتهم وترسيخ جذورهم في المجتمع».
«الفضل فيما حدث للتو في البرلمان يعود إلى جميع المنظمات والناشطين الذين جرّوا الحكومة تحت ضغط شديد إلى هذه الإصلاحات».
وقالت الرئيسة التنفيذية لجمعية التشرد في نيو ساوث ويلز، دومينيك رو، إن التغييرات من شأنها أن تساعد في تخفيف أزمة التشرد.
وقالت: «أحد الأسباب الرئيسية للتشرد هو الإخلاء من الإيجارات الخاصة، لذا فإن أي شيء يمكننا القيام به للحد من عمليات الإخلاء من شأنه أن يبقي الناس في السكن ويخفف الضغط عن خدمات التشرد لدينا».

الحكومة تكتشف سرقة ١٤٤ مليون دولار في معاملات تجارية غير قانونية

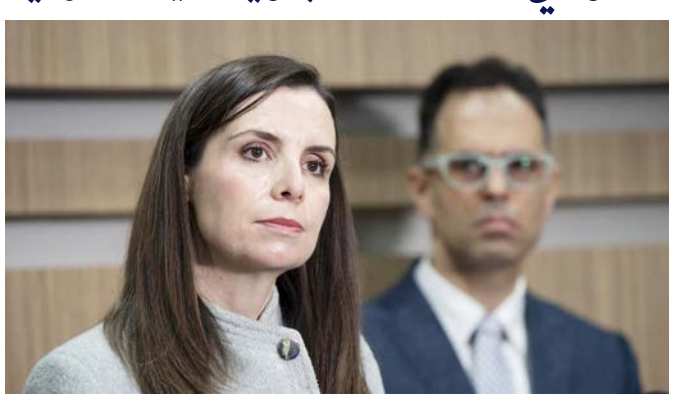

اعترفت حكومة الولاية بأن رسوم التجار غير القانونية سرقت ما يقدر بنحو ١٤٤ مليون دولار من سكان نيو ساوث ويلز في السنوات الثماني الماضية.
تم جمع الرسوم غير القانونية من وكالات خدمة نيو ساوث ويلز وإيرادات نيو ساوث ويلز عبر عشرات الملايين من معاملات بطاقات العملاء.
قالت الحكومة في بيان لها عثرت عليه «أستراليا اليوم» إن القضية تم تحديدها لأول مرة من قبل المدقق العام لولاية نيو ساوث ويلز أثناء تسوية البيانات المالية لدائرة خدمة العملاء لعام ٢٠٢٣–٢٠٢٤ ثم لفتت انتباه الإدارة الحالية.
«سعى سكرتير دائرة خدمة العملاء الحالي، جرايم هيد، للحصول على مزيد من المعلومات من وزارته والتي كشفت أن ممارسة دائرة خدمة نيو ساوث ويلز المتمثلة في فرض رسوم تجارية تم تصنيفها على أنها غير قانونية في المشورة القانونية التي تلقتها من مكتب المحامي العام بين فبراير ٢٠١٦ وديسمبر ٢٠٢٢»، كما جاء في البيان.
«على الرغم من ذلك، استمرت رسوم التجار في الانتقال إلى العملاء».
وأضاف البيان أن رسوم التاجر الإضافية تُفرض لاسترداد رسوم المعاملات التي يفرضها مقدمو الدفع بما في ذلك البنوك.
تشمل الرسوم الإضافية النموذجية على معاملات Service NSW ٣٠ سنتًا لتجديد الترخيص لمدة عام واحد، و٢٩ سنتًا لشهادة الزواج و١,٩٢ دولارًا لتجديد تسجيل سيارة صغيرة، مثل تويوتا كورولا.
كان متوسط الرسوم الإضافية على مدفوعات Revenue NSW في ٢٠٢٣–٢٤ ٩٢ سنتًا.
تقدر الحكومة أن حوالي ٩٢ مليون معاملة تكبدت بشكل غير قانوني حوالي ١٤٤ مليون دولار في رسوم التجار من عام ٢٠١٦ عبر Service NSW وRevenue NSW.
قالت وزيرة المالية كورتني هوسوس إن الحكومة تعمل الآن على «إيقاف» طرق الدفع التي تفرض رسوم التجار.
وقالت: «لقد تحركنا بسرعة لإنشاء فريق عمل للتعامل مع هذه القضية».
«تركز جهودنا الفورية على إيقاف طرق الدفع التي تفرض رسوم التجار هذه في أسرع وقت ممكن.
«سنصل إلى حقيقة ما حدث ولماذا تم فرض رسوم تجارية غير قانونية على ملايين الأشخاص.
«تتوقع الأسر والأسر والشركات من الحكومات أن تتصرف وفقًا للقانون. لهذا السبب تم توجيه جميع الوكالات لفحص عملياتها الخاصة.»
كتب وزير خدمة العملاء والحكومة الرقمية جهاد ديب وأمين الخزانة دانييل موخي وهوسوس إلى أمين المظالم في نيو ساوث ويلز يطلبون التحقيق في سوء الإدارة الخطير المحتمل.
يتمتع أمين المظالم بصلاحيات التحقيق والإشراف على الإدارة العامة للولاية.
أحال وزير خدمة العملاء والحكومة الرقمية الأمر أيضًا إلى أمين المظالم واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد.
قال السيد ديب: «من المثير للقلق العميق أن هذه الممارسة مستمرة، على الرغم من إثارة المخاوف القانونية».
«في حين أن المبالغ الفردية التي يتم تحصيلها عادةً قد تبدو صغيرة، فقد تم تحصيلها بشكل غير قانوني.»

مصرع أب بعد أن طعنه ابنه في رقبته

تم استدعاء خدمات الطوارئ إلى منزل بشارع لايتون في وينتوورثفيل حوالي الساعة ٦,٣٠ صباحًا يوم الخميس بعد تقارير عن طعن.
عثر الضباط على جورج فاز البالغ من العمر ٦٤ عامًا، والذي طُعن في رقبته، وفقًا لقناة 9NEWS.
على الرغم من وصول المسعفين، توفي الرجل في مكان الحادث.
تم تحديد مسرح الجريمة، وتم بدء تحقيق.
كانت زوجة السيد فاز البالغة من العمر ٦٠ عامًا في المنزل أيضًا وقت الحادث، لكنها لم تُصب بأذى.
تم القبض على ابنه البالغ من العمر ٣٤ عامًا، شاين فاز، بعد فترة وجيزة ونقله إلى مركز شرطة جرانفيل.
تعتقد الشرطة أن الأشخاص الثلاثة معروفون لبعضهم البعض.
وجهت إلى الرجل يوم الخميس تهمة القتل بسبب العنف الأسري.
وصف المحقق داني دوهيرتي الحادث بأنه «محزن» يوم الخميس.
وقال المحقق دوهيرتي «للأسف ... هناك أحد أفراد الأسرة قد مات الآن».
«نعتقد أنها حادثة أخرى محزنة تتعلق بالعائلة».

سلطات نيو ساوث ويلز تتخذ إجراءات صارمة ضد بيع التبغ غير المشروع

تتخذ حكومة نيو ساوث ويلز إجراءات صارمة ضد بيع التبغ غير المشروع، وتفرض عقوبات أكثر صرامة، وتزيد من عدد ضباط الإنفاذ، وتطبق نظاماً جديداً لترخيص التبغ للتجار.
وبموجب التغييرات، سيحتاج جميع تجار التجزئة والجملة إلى الحصول على ترخيص تبغ ودفع رسوم سنوية.
وبموجب التشريع المقترح، سيتم تغريم الأفراد الذين يبيعون منتجات التبغ للقصر بما يصل إلى ٢٢٠٠٠ دولار عن المخالفة الأولى و١١٠٠٠٠ دولار عن المخالفة اللاحقة.
ستكون الشركات مسؤولة عن غرامة تصل إلى ١١٠٠٠٠ دولار عن المخالفة الأولى و٢٢٠٠٠٠ دولار عن المخالفات اللاحقة.
سيتم تغريم الأفراد الذين يبيعون منتجات التبغ غير المغلفة بالتغليف المطلوب أو التي تحمل تحذيرات صحية إلزامية بما يصل إلى ٢٢٠٠٠ دولار، والشركات بما يصل إلى ١١٠٠٠٠ دولار.
يأتي هذا الإعلان في أعقاب ارتفاع في تجارة التبغ غير المشروعة بما في ذلك بين المجتمعات الريفية في الولاية، والتي تقول السلطات إنها تقوض الشركات الصغيرة المشروعة من خلال بيع التبغ غير المشروع بأسعار أقل.
وقد وجد أن بعضها يقع على مقربة من المدارس.
وقال وزير الصحة ريان بارك «أنا قلق للغاية بشأن انتشار التبغ غير المشروع والسجائر الإلكترونية في مجتمعنا، وقربها من مدارسنا وأطفالنا».
«هذه القوانين الجديدة هي أهم إصلاحات تجارة التبغ في نيو ساوث ويلز في العقد الماضي وستساعدنا في مكافحة آفة مبيعات التبغ غير المشروعة في جميع أنحاء الولاية».

لا يزال سكان المناطق الريفية في نيو ساوث ويلز بدون كهرباء بعد أسبوع من تدمير العاصفة لأبراج النقل غير المشروع

بعد أسبوع من إغراق بلدة بروكن هيل الريفية في نيو ساوث ويلز في الظلام بسبب عاصفة، لا تزال البلدة تتعامل مع انقطاعات متكررة للكهرباء، مما يثير تساؤلات حول كيفية فشل الشبكة بشكل كبير.
دمرت عاصفة شديدة سبعة أبراج نقل ترانسجريد في ١٧ أكتوبر، مما أدى إلى إغراق ١٢٠٠٠ من السكان في الظلام في أقصى غرب الولاية.
تشمل المدن المتضررة بروكن هيل وتيبوبورا وويلكانيا وميننديي ووايت كليفس والمجتمعات المحيطة الأخرى.
قال الموسيقي المحلي مايكل بولاند إن السكان أصبحوا قلقين من إمكانية انقطاع التيار الكهربائي في أي لحظة.
قال بولاند «هناك دائماً قلق من أنك على وشك فقدان الطاقة في أي وقت».
«يشعر الناس أيضاً بالخوف على أحبائهم، وخاصة كبار السن ... الذين يعتمدون على الطاقة للخدمات الطبية مثل أجهزة CPAP وأجهزة دعم الحياة.»
لقد ترك السكان ليتدبروا أمورهم بأنفسهم، حيث سارع السكان المحليون إلى شراء المولدات والديزل لتشغيلها.
كما تم جلب المولدات لتشغيل المستشفيات والمدارس، لكن الشركات تقول إنها تخسر المال بسبب انقطاع التيار الكهربائي.
لقد تم إيقاف العمل بالمناجم المحلية، مع إجبار أكثر من ٥٠٠ عامل على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر أو سنوية لأنه ليس من الآمن العمل بدون كهرباء.
قالت مالكة مطعم جيوفاني في بروكن هيل، أبيجال هيوز، إن الشركة خسرت ٣٠ ألف دولار بسبب انقطاع التيار الكهربائي.
قال ديفيد ترينر من فندق أسترا إنهم خسروا ٢٠ ألف دولار منذ انقطاع التيار الكهربائي.
وصل رئيس الحكومة كريس مينز إلى المدينة اليوم، وعرض تعويضاً قدره ٢٠٠ دولار للأفراد و٤٠٠ دولار للشركات، لكن السكان المحليين يقولون إن هذا لا يكفي.
قال هيوز «٤٠٠ دولار للشركات... هذا لن يغطي بالكاد تكلفة طعامي في المنزل... ٢٠٠ دولار هي لحم لمدة أسبوع».
بدأت أطقم ترانسجريد في تنظيف ما تبقى من أبراج النقل، لكن من غير المتوقع أن يبدأوا في إصلاحها قبل أسبوعين آخرين على الأقل.
وينص عقد ترانسجريد على أنه من المفترض أن يكون لديها مولدان احتياطيان في حالة الطوارئ مثل هذه.

دول المحيط الهادئ تنتقد أستراليا بسبب افتقارها إلى العمل المناخي في اجتماع الكومنولث

تواجه أستراليا انتقادات في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث هذا الأسبوع في ساموا بسبب الافتقار إلى العمل بشأن تغير المناخ مما يعرض الدول الأصغر للخطر.

أوضح تقرير جديد نُشر هذا الصباح أن أستراليا وكندا والمملكة المتحدة أنتجت غالبية انبعاثات الكربون من الكومنولث، على الرغم من أنها تشكل ستة في المائة فقط من مجموع سكان مجموعة الدول.

هذا على الرغم من وضع الحكومة الفيدرالية نفسها كقائدة في العمل المناخي.

«على الرغم من الخطاب حول القيادة المناخية والتضامن في المحيط الهادئ، فإن صادرات الوقود الأحفوري في أستراليا تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا، مع... أكبر خط أنابيب لمشاريع تصدير الفحم في العالم ينتظر الموافقة»، وفقًا لبيان صادر عن مؤلفي التقرير، مبادرة معاهدة حظر انتشار الوقود الأحفوري.

كما وجد التقرير، الذي حمل عنوان «ثروة غير عادية: التوسع في الوقود الأحفوري في الكومنولث الذي تهيمن عليه ثلاث دول غنية»، أنه في حين تنبعث من الدول الغنية مثل أستراليا المزيد من الكربون، فإن الدول الأصغر في الكومنولث هي التي ستواجه العواقب الأكثر شدة.

وقد دعت العديد من دول المحيط الهادئ، التي تتعرض لخطر خاص بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، أستراليا وكندا والمملكة المتحدة إلى تقليل إنتاج الفحم والغاز.

وقال وزير الداخلية في توفالو ماينا فاكافوا تاليا: «إن استمرار الدول الأكبر في فتح مشاريع جديدة للوقود الأحفوري بمثابة حكم بالإعدام علينا».

«بصفتنا عائلة كومنولث، يجب أن نعمل معًا للحفاظ على التزاماتنا في باريس بالحد من الانحباس الحراري إلى ١,٥ درجة مئوية والريادة في تمويل انتقال عادل لدول مثل بلدنا. «ندعو شركاءنا الأثرياء إلى مواءمة أنفسهم مع هذا الهدف وعدم تأجيج أزمة المناخ بتوسيع الوقود الأحفوري.»

كان لدى المبعوث الخاص لفانواتو لتغير المناخ، رالف ريجينفانو، رسالة مماثلة، داعيًا الدول إلى «عدم التضحية بمستقبل الدول الضعيفة من أجل مكاسب قصيرة الأجل».

وقالت وزيرة الخارجية بيني وونغ، التي تحضر الاجتماع في ساموا إلى جانب رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي، إن عمل أستراليا بشأن تغير المناخ قد تحسن في ظل الحكومة الحالية.

وقالت للصحفيين «نحن نفهم مدى هذا».

«لقد تحدثت مطولاً مع رئيس وزراء توفالو حول التحول في الاقتصاد الأسترالي وهو تحول كبير جدًا... «يتعين علينا جميعًا تحمل المسؤولية وهذا هو السبب في أن نرى أستراليا تتعاون مع دول أخرى، لمحاولة العمل مع الآخرين للانتقال «الإمدادات العالمية من الطاقة إلى الطاقة المتجددة.»

كما يحضر رئيس الوزراء البريطاني السير كير ستارمر الاجتماع في ساموا، وكذلك الملك تشارلز الثالث، لكن نظيره الكندي جاستن ترودو هو أحد العديد من القادة البارزين الذين سيغيبون.

كما تغيب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ورئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا عن الحدث، واختارا بدلاً من ذلك الذهاب إلى روسيا لعقد اجتماع مع فلاديمير بوتن وشي جين بينج.

النازيون الجدد يقتحمون مسيرة مؤيدة للاجئين في ملبورن

اقتحمت مجموعة من النازيين الجدد مسيرة سلمية مؤيدة للاجئين في ملبورن أمس، مما دفع الشرطة إلى استخدام رذاذ الفلفل الحار لتفريقهم.

كان حوالي ٣٠٠ متظاهر مؤيد للاجئين يعقدون مسيرة خارج مكتب وزارة الداخلية في دوكلاندز حوالي الساعة ٦ مساءً عندما قاطعت مجموعة من حوالي ٢٠ من النازيين الجدد المظاهرات.

وكان المحتجون يرتدون ملابس سوداء من الرأس إلى القدمين ويرتدون أقنعة، وكانوا يرددون شعارات من بينها «القوة البيضاء».

وفي مرحلة ما، رفع بعض أعضاء المجموعة التي كانت ترتدي أقنعة الوجه أيضاً لافتة كتب عليها «اذهبوا إلى الجحيم».

وشكلت الشرطة خطاً بين المجموعتين قبل نشر رذاذ الفلفل الحار لتفريق الرجال الملثمين.

ولم يتم إلقاء القبض على أحد أو إصابة أحد.

كانت الليلة المائة والأخيرة للاحتجاج المؤيد للاجئين، ويزعم المتظاهرون أنها ليست المرة الأولى التي يعطلهم فيها النازيون الجدد.

وتقول الشرطة إنها ستراجع اللقطات وتبحث في الأشخاص المتورطين.

أدانت رئيسة الحكومة جاسينتا ألان تصرفات مجموعة الرجال الملثمين، ووصفتهم بأنهم «جبناء».

وقالت «هذا السلوك يثبت أنهم مجرد مجموعة من جبناء».

«إنهم يختبئون وراء أقنعة ورموز غير مقبولة بشدة في هذا المجتمع ويجب إدانتهم».

وقالت ألان إن حكومة الولاية ستصدر إطاراً معززاً لمكافحة التشهير قبل نهاية العام لتقديمه في التشريعات.

وقالت ألان «إن شرطة فيكتوريا، كما نصحني المفوض الرئيسي، لديها الأدوات والصلاحيات التي تحتاجها للرد».

«لقد عززنا صلاحياتنا في هذا الأمر ونحن ننظر إلى ما يمكننا القيام به لتعزيز إطار مكافحة التشهير لدينا».

كما تحدث زعيم المعارضة بيتر داتون عن الحادث.

وقال داتون «إنه أمر مخزٍ، ويجب إدانته تماماً».

لا ينبغي التسامح مع أي عمل من أعمال الترهيب أو العنف في مجتمعنا.

«آمل أن تتمكن الشرطة من اتخاذ الإجراءات المناسبة».

مجموعة ضغط تدعو الأطفال إلى تصوير المعلمين سراً «لفضح السلوكيات أو المواد غير اللائقة» في المدرسة

أثارت مجموعة ضغط جديدة تحث الآباء على جعل أطفالهم يصورون معلميهم، ومراقبة المدارس بحثًا عن تلاميذ في مرحلة انتقالية وتقييم المناهج الدراسية بحثًا عن مواد عن الجنس، غضب المعلمين.

كما تريد مجموعة **Parents Taking Charge** – التي شكلتها الناشطة البارزة المناهضة للإغلاق والتطعيم مونيكا سميت – من الآباء تحديد مواعيد عاجلة مع مديري مدارسهم لاستجوابهم حول ما إذا كانوا يغنون النشيد الوطني، ويطلقون على يوم أستراليا «يوم الغزو» ومراقبة المراحيض التي يستخدمها الأطفال.

ينصح موقع المجموعة الآباء باختبار أطفالهم حول مثل هذه القضايا و«إعطائهم الإذن بتسجيل أي شيء يمكننا استخدامه لفضح السلوكيات أو المواد غير اللائقة».

وقد أدان المعلمون المجموعة، التي تشجع على الإرسال مجهول الهوية، ويعتقدون أنها انتهاك صارخ لخصوصيتهم وأخلاقياتهم المهنية.

انضم بالفعل أكثر من ١٠٠ والد إلى المجموعة التي أطلقتها السيدة سميت في وقت سابق من هذا الشهر.

أدينت السيدة سميت، التي أسست مجموعة **Regnite Democracy Australia** في عام ٢٠٢٠، مؤخرًا في محكمة الصلح بتهمة إدارة حملة لجمع التبرعات غير المسجلة لدفع فواتيرها القانونية بعد تكبدها ٢٠٠ ألف دولار في تكاليف قانونية.

ووفقًا لدائرة شؤون المستهلكين في فيكتوريا، فقد تلقت أكثر من ٦٦ ألف دولار في شكل تبرعات.

وتتعلق التكاليف بقضية محكمة حيث تبين أنها اعتقلت بشكل غير قانوني أثناء الاحتجاجات المناهضة للإغلاق في ملبورن في أكتوبر ٢٠٢٠.

حصلت لسيدة سميت على تعويضات بقيمة ٤٠٠٠ دولار لكنها تكبدت تكاليف باهظة لأنها رفضت تسوية ما قبل المحاكمة بقيمة ١٥ ألف دولار.

وقالت إنها تشعر بالقلق بشأن غسل أدمغة الأطفال في المدارس.

«لقد سمعت الكثير من الآباء يعبرون عن عدم شعورهم بالسيطرة على تعليم أطفالهم، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتربية الجنسية. تقدم بعض المدارس المشورة الطبية والجنسية للأطفال دون موافقة أو علم الوالدين. أجد هذا بغيضًا بكل الطرق»، قالت.

«يبدو أن المدارس أصبحت أكثر تحيزًا سياسيًا عندما يتعلق الأمر بأشياء مثل يوم أستراليا، على سبيل المثال.

يجب على المدارس تثقيف الأطفال، وليس تلقينهم».

عندما سُئلت عما إذا كانت تشعر بالقلق بشأن قضايا الخصوصية التي يثيرها المعلمون، قالت السيدة سميت إنها ليست كذلك.

قالت: «نحن في عام ٢٠٢٤، والكاميرات في كل مكان؛ من متجر البقالة إلى مصابيح الشوارع. إذا لم يقم المعلم بأي شيء غير لائق، فلا داعي للقلق».

تبادل المعلمون وجهات نظر سلبية حول المجموعة عبر الإنترنت، حيث علق أحدهم: «بالكاد أستطيع جعل طلابي يستمعون إلى درس كامل ناهيك عن تلقينهم».

وأشار آخر إلى أنه إذا «أخرج طفل كاميرا فيديو، فمن المؤكد أنني سأتصل بالمدير التنفيذي حتى تختفي الكاميرا».

وقال آخر: «أنا متأكد تمامًا من أنه سيكون من غير القانوني للمدرسة مشاركة معلومات خاصة بالطلاب على هذا النحو».

وقالت المتحدثة باسم حكومة فيكتوريا: «لكل طالب الحق في التعلم في بيئة آمنة وداعمة».

وقالت: «الهواتف المحمولة محظورة في المدارس لأننا نريد أن تكون جميع الفصول الدراسية والبيئات المدرسية مواتية للتعلم. لا ينبغي للطلاب استخدامها لتصوير الطلاب أو المعلمين سراً».

«ترحب المدارس بالحوار البناء والمحترم مع الآباء ومقدمي الرعاية – يجب أن يركز الطلاب على تعلمهم أثناء وجودهم في المدرسة، وليس على ألعاب والديهم».

رفض اتحاد التعليم الأسترالي واتحاد التعليم المستقل التعليق. لكن إدوارد شولر من رابطة المعلمين المحترفين في فيكتوريا قال إن المجموعة كانت «نتيجة طبيعية للقلق بشأن الطريقة التي يعمل بها نظام التعليم في فيكتوريا، حيث لا توجد شفافية كافية حول كيفية إدارة المدارس».

في عام ٢٠٢٢، أعلنت سميت، التي اتُهمت بتحريض الآخرين على الاحتجاج وسط قيود كوفيد ولكن تم إسقاط التهم عنها، أنها «امرأة حية» – في إشارة إلى حركة المواطن السيادي التي ترسخت أثناء الوباء.

في مقطع فيديو، قالت المرشحة السابقة لبرامج تلفزيون الواقع إنها كانت تختبر النظرية من خلال المحاكم لمعرفة ما إذا كانت تعمل.

وقالت: «أنا أجرب فكرة «أنا امرأة حية». «أسمع الناس يتحدثون عنها طوال الوقت، لذلك كنت مثل» ما هي الطريقة الأفضل لمعرفة ما إذا كانت تعمل ما لم أفعل ذلك بنفسي».

تحذير العاملين في مركز Orygen من القدوم إلى العمل يوم الجمعة في الاحتجاج المناهض لدانيال أندروز

من المفهوم أن العاملين في المركز تم تشجيعهم على العمل من المنزل لتجنب المتظاهرين من مجموعة تسمى **Let Them Be Kidz**.

المجموعة عبر الإنترنت، التي تقف ضد «التلقين الجنسي» للأطفال وتنتقد بشدة وزارة التعليم في فيكتوريا والعديد من السياسيين، من المقرر أن تحشد في **Orygen** للاحتجاج السلمي على تعيين السيد أندروز.

في منشورها عبر الإنترنت، دعت المجموعة إلى إقالة رئيس الوزراء السابق من منصبه الجديد.

«**Orygen** ورئيس الوزراء السابق يخدعان الأشخاص الأكثر ضعفًا في ولايتنا»، كما جاء في المنشور.

«إنه أمر لا يصدق، اتخذ موقفًا معنا لعكس هذا».

وقال متحدث باسم شركة أوريجين إنهم «شعروا بخيبة أمل» عندما علموا بخطط تعطيل العمل المهم لدعم رعاية الصحة العقلية للشباب والبحث.

وقالوا: «من باب الحيطة والحذر، وضعنا تدابير إضافية لحماية سلامة ورفاهية الشباب والأسر التي نهتم بها، وكذلك موظفينا».

«المجموعة الصغيرة التي تخطط للتعطيل معروفة جيدًا بالاحتجاج بانتظام ضد التنوع والشمول، وهو ما يتعارض مع قيمنا.

«نشجع أي شخص يخطط للمشاركة على النظر في التأثير على الشباب الذين يعتمدون على خدماتنا لدعم الصحة العقلية».

جنوب أستراليا تعمل على حماية مشتري المنازل من شركات البناء المنهارة

أعلنت حكومة جنوب أستراليا عن خطط جديدة لتعزيز الحماية لمشتري المنازل المتأثرين بانهيار شركات البناء.

وذلك بعد مرور أكثر من ١٨ شهراً على انهيار شركة البناء «فيلمبير هاوث».

مما أدى إلى ترك العديد من المنازل غير مكتملة، خاصة في منطقة تلة أوهالوران.

تهدف الحكومة من خلال هذه الخطط إلى تحسين حماية المشترين عبر إطلاق مشاورات عامة حول اللوائح المقترحة التي تستهدف مطوري الإسكان.

وتشمل هذه التدابير فرض الترخيص الإلزامي على مفتشي البناء، وتحويل النزاعات المتعلقة بأعمال البناء إلى محكمة خاصة لتجنب الإجراءات القضائية الطويلة والمكلفة.

كما تسعى الحكومة إلى تنظيم بنود العقود، بما في ذلك البنود التي

تمنح شركات البناء الحق في إنهاء العقود بشكل مفاجئ.

أوضح الرئيس التنفيذي لشركة «ماستر بيلدرز» بجنوب أستراليا، ويل فروغلي، أن شركات البناء والعاملين في هذا القطاع يخضعون لترخيص رسمي.

ويعتقد أن مفتشي البناء الذين يتولون تقييم جودة العمل يجب أن يكونوا مرخصين أيضًا لضمان سلامة وجودة المشاريع.

وأضاف قائلاً: «يجب أن تكون هناك آليات صارمة لضمان حماية حقوق مشتري المنازل وتجنب وقوعهم في مشكلات مستقبلية مع الشركات التي قد تنهار».

رغم أن هذه الإجراءات تعزز الحماية القانونية للمشترين..

إلا أن هناك مخاوف من أن القوانين الجديدة قد لا تكون كافية لحماية المشترين بالكامل.

كما أنه في حالة انهيار مشروع شركة «فيلمبير»، ظلت بعض المشروعات غير مكتملة.

ومنها تلك المتعلقة بمشروع تلة أوهالوران.

وقد أشارت حكومة الولاية إلى أن هذا الفشل ناتج عن أخطاء من المجلس المحلي، وهو ما نفاه العمدة كريس هانا.

أكد هانا أن موظفي التخطيط التزموا بالقوانين التي وضعتها الحكومة، مشددًا على أن المجلس لم يخطئ في تطبيق قوانين التخطيط.

وأكد أن المشكلة كانت نتيجة قواعد التخطيط الصارمة التي وضعتها الحكومة.

في خطوة أخرى، تعمل حكومة الولاية حاليًا على استرداد ٤,٢ مليون دولار من أموال دافعي الضرائب.

تم إنفاق الأموال على استكمال البنية التحتية غير المكتملة في مشروع تلة أوهالوران لتجنب تحميل المشترين تكاليف إضافية.

انتخابات كوينزلاند ٢٠٢٤: السباق يشتد مع اقتراب التصويت

مع اقتراب موعد انتخابات ولاية كوينزلاند ٤٢٠٢، تشتد المنافسة بين حزب العمال والحزب الوطني الليبرالي، حيث يسعى كلا الحزبين لكسب تأييد الناخبين في الأسبوع الأخير من الحملة.

في استطلاعات الرأي وفقًا لاستطلاع أجرته مؤسسة cigetartS evloseR لصالح صحيفة semiT enabsirB، شهد زعيم حزب العمال ستيفن مايلز ارتفاعًا بنسبة ٠١ نقاط مئوية في تفضيل الناخبين لرئيس الوزراء، ليصبح قريبًا جدًا من زعيم الحزب الوطني الليبرالي ديفيد كريسافولي بنسبة ٩٣٪ مقابل ٧٣٪. ورغم هذا التقدم، لا يزال من غير المرجح أن يفوز حزب العمال بولاية رابعة، حيث يُظهر الناخبون استياءهم من قضايا مثل أزمة تكاليف المعيشة وجرائم الشباب وازدحام المستشفيات.

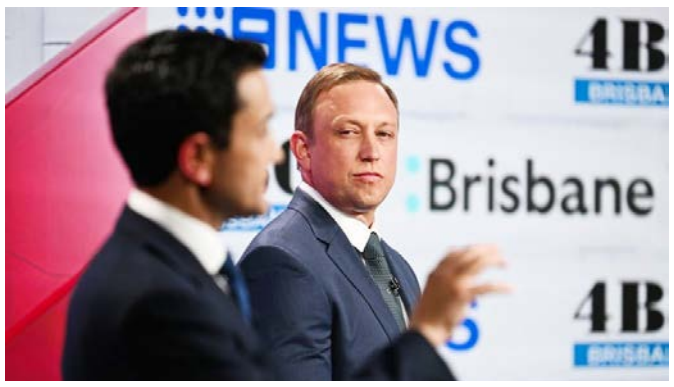

رئيس وزراء كوينزلاند ستيفن مايلز
وزعيم المعارضة ديفيد كريسافولي

خلال الأيام الأخيرة، بدأ مايلز وكريسافولي سباقًا محمومًا لزيارة المناطق الهامشية قبل التصويت النهائي. سيواجهان بعضهما البعض في مناظرة القادة الأخيرة الليلة، ولكن العديد من الناخبين قد أدلوا بأصواتهم بالفعل في التصويت المبكر.

تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى تقلص الفارق بين الحزبين، حيث يحافظ الحزب الوطني الليبرالي على تقدم بنسبة ٣٥٪ مقابل ٧٤٪ على أساس تفضيل الحزبين. إذا تحقق هذا التحول، فقد يفقد حزب العمال ٣١ مقعدًا في البرلمان، وهو ما قد يكفي لمنح كريسافولي أغلبية ضئيلة.

التكلفة المعيشية: ركز مايلز في حملته على تقديم سياسات تهدف لتخفيف تكاليف المعيشة، بما في ذلك تعريفات الطاقة المخفضة ووجبات مدرسية مجانية.

جرائم الشباب: من جانبه، شن كريسافولي حملة قوية على جرائم الشباب، ووعد بتشديد القوانين بما في ذلك تطبيق عقوبات أشد على الجرائم الخطيرة.

يسعى حزب كاتر الأسترالي (PAK) وحزب الخضر إلى توسيع تمثيلهما في البرلمان. بينما يركز حزب الخضر على قضايا الإسكان وتجميد الإيجارات، يسعى حزب كاتر لتمرير مشروع قانون مثير للجدل يتعلق بالإجهاض.

من المقرر أن تبدأ التغطية المباشرة للانتخابات في الساعة ٥ مساءً اليوم السبت، حيث ينتظر الجميع نتائج هذا السباق المحموم.

جاسينتا آلان تحدد خطة لتحويل فيكتوريا إلى «عاصمة المنازل المتجاورة» في أستراليا

قد يُمنح سكان فيكتوريا الضوء الأخضر لتقسيم أراضيهم دون تصريح تخطيط في محاولة من الحكومة لتحويل الولاية إلى «عاصمة المنازل المتجاورة» في أستراليا.

تعهدت رئيسة الوزراء جاسينتا آلان بتسهيل بناء منزلين في مبنى واحد لأصحاب المنازل كجزء من سلسلة من الإصلاحات لإصلاح أزمة الإسكان في الولاية.

ستطلق الحكومة مراجعة لأنظمة التخطيط والبناء في فيكتوريا، بهدف تبسيط العمليات وتحفيز المزيد من سكان فيكتوريا على تقسيم مبنى سكني خاص بهم.

تتضمن التغييرات المحتملة عملية سريعة لموافقات التقسيم، وتقليص الإطار الزمني من ٦٠ يومًا إلى ١٠ أيام، وإعفاءات تصريح التخطيط القائمة على المعايير.

كما يمكن إلغاء شرط تصريح التخطيط تمامًا.

أعلنت السيدة آلان عن هذا خلال خطابها في حدث نادي الصحافة في ملبورن يوم الخميس.

كان خطابها في الحدث من رئيس وزراء فيكتوريا منذ ما يقرب من عقد من الزمان.

وقالت: «ستجعل حكومتي من الأسهل من أي وقت مضى بناء منزل ثانٍ في منطقتك، وليس شقة جدة، بل منزل».

وقالت السيدة آلان إن خبراء الصناعة سيتم تجنيدهم لتحديد التفاصيل، مع الإصلاحات التي تم تقديمها في أبريل من العام المقبل.

وقالت: «عندما نحصل على الإجابات في أوائل عام ٢٠٢٥، سيكون لدينا خطة لجعل فيكتوريا عاصمة المنازل المتجاورة».

«المنزل المتجاورة في الضواحي هو أسترالي فريد من نوعه.

«وهو الخيار الأول للأشخاص في الثلاثينيات من العمر الذين يحاولون شراء منزل به بضع غرف نوم، وفناء خلفي، ومرآب للسيارات – ليس بعيدًا جدًا».

يتبع ذلك إصلاحات العام الماضي التي سمحت لأصحاب المنازل ببناء منزل ثانٍ صغير، مثل شقة جدة، على ممتلكاتهم دون تصريح تخطيط.

كما استخدمت السيدة آلان وقتها على خشبة المسرح لانتقاد المعارضة لليوم الخامس على التوالي.

واتهمت الليبراليين بـ «عرقلة» الإسكان عندما أشارت إلى احتجاج ضد الخطط الجديدة لبناء ناطحات سحاب في الضواحي، نظمه عضو البرلمان عن برايتون جيمس نيوبيري

وقالت: «شاهد مليون من جيل الألفية سقوط القناع، في الوقت الفعلي، في شارع تشيرش، برايتون صباح الأحد الماضي».

«بعد ذلك، لست متأكدة من كيف يمكن لليبراليين الاستمرار في تسمية أنفسهم حزب الطموح».

وقالت المديرة التنفيذية لمجلس العقارات الأسترالي في فيكتوريا كاث إيفانز إن تبسيط التقسيمات الفرعية كان «خطوة منطقية» من شأنها أن تمنح أصحاب العقارات المزيد من الخيارات وتساعد في تعزيز المعروض من المساكن.

وقالت: «نرحب بتعهد الحكومة بالتشاور بشأن أفضل نهج، والذي يجب أن يهدف إلى إزالة البيروقراطية غير الضرورية من نظام التخطيط المحلي».

إعفاء المشاريع الكبرى من قوانين الإقليم الشمالي، وتدخل الوزراء بموجب صلاحيات مراقب الإقليم المستقبلي

تم وصف الصلاحيات الشاملة للسماح للمشاريع الهيدروليكية والزراعية بتجاوز اللوائح بأنها «معادية للديمقراطية ومعادية للإقليم».

في يوم الخميس، كشفت زعيمة المعارضة سيلينا أويبو عن ورقة استشارية «سرية» يمكن أن تمنح حكومة الإقليم الشمالي سلطة تجاوز الضوابط والتوازنات التنظيمية لمشاريع البنية التحتية الكبرى.

أصدرت حكومة حزب العمل الليبرالي بهدوء ورقة استشارية لمنسق الإقليم لاختيار أصحاب المصلحة، موضحة كيف تخطط «لتخفيف» البيروقراطية والتكاليف للصناعة.

ومن المثير للجدل أن مسودة الورقة قالت إن منسق الإقليم سيُمنح «صلاحيات تصعيدية» كبيرة، بما في ذلك منحه سلطة تجاوز وكالات المراقبة و»إعفاء» المشاريع من قوانين معينة.

إذا تم قبولها، فسيتم منح الوزير سلطة استخدام إشعارات الإعفاء «لتعديل تطبيق قانون ... على أساس لمرة واحدة».

وقالت مسودة الورقة إن هذه السلطة يمكن استخدامها عندما تكرر عمليات أخرى، أو عندما يكون «الامتثال الصارم للعملية القانونية غير ضروري أو إشكالي» مقارنة بـ «المبدأ الأساسي» لدفع الرخاء الاقتصادي.

وقالت مسودة ورقة CLP إن منسق الإقليم سيساعد «المشاريع ذات الأهمية»، بما في ذلك تطوير الغاز البري، أو تطوير الطاقة المتجددة أو المشاريع الزراعية، أو خطط منطقة تطوير الإقليم مثل حوض بيتالو الفرعي ومنطقة البستنة تي تري.

وقالت المديرة التنفيذية لمركز البيئة في الإقليم الشمالي كيرستي هوي إنه من الواضح أن هذه الصلاحيات ستُستخدم لتسريع المشاريع المدمرة وتجاوز رغبات سكان الإقليم المتضررين.

وقال الدكتور هوي: «هذه القوانين المقترحة معادية للديمقراطية ومعادية للإقليم». وفي يوم الخميس، اتهمت السيدة أويبو رئيسة الوزراء ليا فينوتشيارو بإخفاء خططها.

ونفت السيدة فينوتشيارو أن تكون مسودة الورقة «سرية» لكنها أكدت أنها أُفرج عنها لمجموعة مختارة من أصحاب المصلحة بما في ذلك مجموعة داروين للأعمال الكبرى وMaster Builders.

وقالت: «لقد أصدرنا ورقة استشارية ومسودة تعريفية لتشريع منسق الإقليم لقطاعات رئيسية مختلفة في المجتمع، وفي قطاع الأعمال، للحصول على ردود الفعل واختبار ما إذا كان هذا التشريع قد حقق الهدف أم لا».

وقالت السيدة فينوتشيارو إن الإصلاح «الرائد» يتماشى مع وعد حزبها الانتخابي بإنشاء مراقب إقليمي وخفض جميع أطر الموافقة عبر الحكومة بنسبة ٥٠ في المائة،

وقالت إنه لم يقوض وعودها الانتخابية بدعم اللوائح البيئية، لكنها قالت إن تركيزها كان على ضمان «استمرار الحكومة في الضغط على اقتصادنا».

وقد قدم حزب العمال مسودة الورقة، مع ثمانية أيام فقط للجمهور لتقديم ملاحظاتهم قبل الأول من نوفمبر.

وقالت مسودة الورقة إنه نظرًا لـ «الصلاحيات التدخلية» القوية، يجب تقديم أي إشعارات إعفاء إلى البرلمان في غضون ثلاثة أيام من انعقاده للسماح بالتصويت على إلغاء هذه الخطوة.

نظرًا لأن حزب العمل المجتمعي يتمتع بأغلبية ١٧ مقعدًا، فمن غير المرجح أن يتم تمرير أي اقتراحات «رفض».

لا تنطبق صلاحيات الإعفاء على قانون المواقع المقدسة في الإقليم الشمالي، أو قانون التراث، ولا يمكنها التدخل في قوانين الكومنولث، بما في ذلك قانون الملكية الأصلية وحقوق الأراضي الأصلية وحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي.

ستمنح مسودة الورقة أيضًا منسق الإقليم أو الوزير صلاحيات «التدخل» لتجاوز إدارات المراقبة، واتخاذ القرارات التي عادة ما تكون محجوزة لوكالات مختارة.

سيمنح هذا السلطة «لإجراء عملية التقييم واتخاذ القرار كما لو كانوا الكيان المسؤول»، مع مسؤولية الوزارة عن تنفيذ حكمها.

«ومن المتوقع أن يتم استخدام هذه الصلاحيات بشكل غير متكرر، فهي توفر الفرصة لدعم عملية اتخاذ القرار ... لتسريع التنمية الاقتصادية بشكل مسؤول»، كما جاء في البيان.

ودعت الحكومة إلى مراجعة قضائية محدودة لمنسق الإقليم المقترح، والسماح فقط بالمنازعات القضائية حول صلاحيات «التدخل» – وليس إشعارات الإعفاء.

وقالت: «إن الغرض من تقييد مراجعة القرارات هو توفير اليقين فيما يتعلق بالقرارات التي يتخذها منسق الإقليم أو الوزير، وبالتالي دعم الثقة في بيئة الاستثمار والأعمال في الإقليم».

بينما يعمل بيتر داتون على تحقيق نصر فيدرالي، ليبي ميتام تصرّ على أنها تستطيع استعادة ولاية غرب أستراليا

بعد بضع سنوات من البحث عن الذات في البرية السياسية، حدد الحزب الليبرالي في ولاية غرب أستراليا خطته للخلاص قبل الانتخابات المزدوجة الوشيكة.

في عام ٢٠٢٢، كان الحزب لا يزال يلتقط القطع بعد أن تم محوه في انتخابات الولاية ثم ذهوله بخسارة ما كان ذات يوم مقاعد فيدرالية ذات شريط أزرق.

مع اقتراب موعد الانتخابات الفيدرالية والولائية مرة أخرى، وضع الحزب خطته لاستعادة الغرب.

في المؤتمر السنوي للحزب الليبرالي في الولاية في عطلة نهاية الأسبوع، قدم قادة كل من الولاية والحكومة الفيدرالية عرضهم لناخبي ولاية غرب أستراليا وأعدوا المسرح لما سيأتي في سياق الحملة.

إليك كيف يخطط الحزب لمحاولة استعادة أصواتك.

يجب إجراء انتخابات فيدرالية قبل منتصف مايو ومن المؤكد تقريبًا أنها ستُعقد في وقت ما من العام المقبل.

إن سكان غرب أستراليا مضمونون عمليًا إجراء انتخابات الولاية في الثامن من مارس/آذار - ما لم تتم الدعوة إلى انتخابات فيدرالية في نفس اليوم.

ومن المتوقع أن نرى الزعيمين يتجولان كثيرًا في غرب أستراليا بين الآن وحتى ذلك الحين. والواقع أنهما يفعلان ذلك بالفعل.

ولهذا السبب اختار زعيم الحزب الليبرالي بيتر داتون مدينة بيرث لإطلاق سياسة الإسكان الرئيسية لحزبه في نهاية الأسبوع. وهو نفس السبب الذي دفع رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز في نفس اليوم إلى القيام بزيارة سريعة إلى منطقة الغرب الأوسط في غرب أستراليا للترويج لإحياء تجارة الكركند مع الصين.

وقد أعلن الزعيمان عن عدد الزيارات التي يعتزمان القيام بها كلما كانا في المدينة - «من الرائع أن أعود إلى الغرب للمرة السادسة والعشرين».

كل هذا لأن، كما قال داتون لزملائه الليبراليين يوم السبت: «أستراليا الغربية ولاية ساحة معركة رئيسية».

وهذا شيء يتفق عليه الرجلان.

«بالطبع، اقتصاد غرب أستراليا هو القوة الدافعة وراء اقتصادنا الوطني، ولهذا السبب من المهم جدًا أن أكون هنا اليوم»، قال السيد ألبانيز يوم السبت.

بعد زيارة شائكة لمدينة كولي لتعدين الفحم يوم الجمعة، والتي شهدت مضايقات من قبل مجموعة صغيرة من الأشخاص المعارضين للطاقة النووية، تلقى السيد داتون ترحيبًا أكثر دفئًا من قبل الليبراليين في غرب أستراليا في المؤتمر السنوي للولاية.

بعد أن هتفت له السيناتور ميكايليا كاش على المسرح باعتباره «رئيس الوزراء المستقبلي»، واصل السيد داتون توضيح خطته لاستعادة الغرب.

وعد بالحفاظ على تجارة الأغنام الحية واتفاقية ضريبة السلع والخدمات في الولاية، و»تسريع» صناعة التعدين، وإلغاء خطط الرياح البحرية لحزب العمال الفيدرالي في جنوب غرب الولاية.

وقال السيد داتون: «إن اتفاقية ضريبة السلع والخدمات ثابتة».

إذا كان معدل الزيارات الحالي هو المعيار، فيمكن لأستراليا الغربية أن تتوقع المزيد من الزيارات - مع الوعود المصاحبة - خلال الأشهر المقبلة لكسب التأييد في انتخابات حيث سيكون لكل مقعد أهمية.

على مستوى الولاية، بدأت تفاصيل الحملة في الظهور أيضًا، وذلك بفضل مؤتمر الليبراليين على مستوى الولاية خلال عطلة نهاية الأسبوع.

استغلت زعيمة الحزب ليبي ميتام خطابها صباح يوم الأحد للإعلان عن «أولويات الحزب لأستراليا الغربية»، والتي لم تكن مفاجئة على أقل تقدير.

وقالت للحشد الذي كان يفتقد بعض نوابها: «أولوياتنا هي إصلاح النظام الصحي، واستعادة القانون والنظام، وتوفير تدابير ذات مغزى لتكاليف المعيشة وتوفير المزيد من المساكن».

وفي مؤتمر صحفي بعد ذلك، أضافت أولوية أخرى: «استعادة مناطقنا».

ونظرًا لأن السيدة ميتام أمضت جزءًا كبيرًا من السنوات الثلاث الماضية في ملاحقة الحكومة بشأن قضايا في النظام الصحي، فليس من المستغرب أن يكون إعلانها السياسي الكبير عبارة عن «ضمان الجراحة الاختيارية».

إذا قام الليبراليون بالأمر الذي لا يمكن تصوره تقريبًا وفازوا بالانتخابات المقبلة في غرب أستراليا، فإن الخطة ستجعل الحكومة تدفع ثمن إجراء الجراحة للمرضى العموميين في مستشفى خاص إذا تركوا ينتظرون فترة أطول من الوقت الموصى به لإجراء العملية.

إنها ليست فكرة جديدة تمامًا، ووفقًا للحكومة، يتم تنفيذها بالفعل لبعض المرضى، بناءً على تقييم طبيبهم للحاجة السريرية.

وقد رحب رئيس الجمعية الطبية الأسترالية في غرب أستراليا مايكل بيج بفكرة توسيع المخطط.

وقال: «إن التركيز على الصحة، والتركيز على تحسين الوصول إلى الرعاية، أمر مرحب به للغاية».

إنه تذكير بأنه حتى لو لم يفز الليبراليون هذه المرة، فإن لديهم القدرة على إلقاء ثقلهم وراء القضايا، ووضعها على جدول الأعمال ودفع حزب العمال المحتمل إلى تقديم وعود في هذا المجال.

ستكون الحملات الانتخابية على مستوى الولاية والحكومة الفيدرالية مختلفة تمامًا، نظرًا لأن الفريق الفيدرالي أقوى بكثير من الليبراليين في الولاية، الذين ما زالوا يترنحون مع حفنة من أعضاء البرلمان.

لكن هذا لا يعني أن القتال سيكون أقل شراسة على المستوى المحلي، على الأقل وفقًا لوجهة نظر السيدة ميتام.

حزب الخضر لم يعد بعد حزب بوب براون

من الصعب ألا نعجب بالدكتور براون. ففي سبعينيات القرن العشرين، عندما كان طبيباً في لونسيستون، قاد الحملات لإنقاذ بحيرة بيدر ونهر فرانكلين من الغرق بسبب مخططات الطاقة الكهرومائية.

كما قاد حملة ضد تدمير الغابات الأصلية في تسمانيا. وبصفته عضواً في البرلمان التسماني منذ عام ١٩٨٣، كان من بين أول الساسة الأستراليين الذين أعلنوا عن ميولهم الجنسية المثلية.

ولكن في منتصف الثمانينيات ارتكب براون خطأً جوهرياً. فقد اختار تحويل الحركة البيئية، أو على الأقل جزء منها، إلى حزب سياسي، وهو حزب الخضر الأسترالي. وقد نجح حزب الخضر في الفوز بمقاعد في البرلمان التسماني، ثم في مجلس الشيوخ، حيث فاز براون بمقعد في عام ١٩٩٦.

لماذا كان هذا خطأ؟ لأن إنشاء حزب من أقصى اليسار داخل النظام الانتخابي الأسترالي يعني أن الخضر لا يمكنهم تحقيق النجاح إلا من خلال الفوز بأصوات ومقاعد من حزب العمال، الذي كان آنذاك والآن حزب يسار الوسط. وهذا يعني أن الخضر والعمال كانوا منذ ذلك الحين على مسار تصادمي.

يجب أن تكون حركة العمال وحركة البيئة حلفاء. كان أعظم انتصار حققه دعاة حماية البيئة في أستراليا، وهو إنقاذ نهر فرانكلين، قد تحقق من خلال التعاون الفعال بين الناشطين البيئيين والنقابات العمالية وحزب العمال.

ساعدت الحملة لإنقاذ نهر فرانكلين حزب العمال على الفوز في انتخابات عام ١٩٨٣، ثم استخدمت حكومة هوك سلطة الشؤون الخارجية في الدستور لمنع بناء سد على النهر.

لقد أدى تشكيل حزب الخضر كحزب سياسي يتنافس مع حزب العمال إلى تدمير هذا التحالف. لقد أدت هذه المنافسة إلى أكبر انتكاسة للناشطين البيئيين الأستراليين – هزيمة تشريع المناخ لحكومة حزب العمال بقيادة رود في عام ٢٠٠٨. هُزمت مشاريع القوانين الحكومية في مجلس الشيوخ عندما صوت بوب براون والخضر مع معارضة توني أبوت.

لقد فعلوا ذلك حتى يتمكنوا من التظاهر في الانتخابات القادمة بأنهم الحزب الوحيد الذي يهتم بتغير المناخ. في الواقع، لقد أرجعوا مكافحة تغير المناخ بعقد من الزمان. فقط مع انتخاب حكومة ألباني في عام ٢٠٢٢ اتخذت أستراليا مرة أخرى إجراءات فعالة بشأن المناخ.

على الأقل في عهد بوب براون وخليفته كريستين ميلن، كان الخضر حزبًا يخوض حملة في المقام الأول حول البيئة، حتى لو تسببوا في ضرر أكثر من نفعهم من خلال انتهازيتهم السياسية. منذ عام ٢٠١٥، عندما أصبح ريتشارد دي ناتالي زعيمًا للخضر، وحتى أكثر من ذلك تحت القيادة المتطرفة لآدم باندت منذ عام ٢٠٢٠، تغير الخضر كثيرًا.

لقد أصبحوا الآن حزبًا من أقصى اليسار، مع أحد عشر عضوًا في مجلس الشيوخ. لقد انتخبوا لي ريانون، الشيوعية السابقة غير التائبة، لمجلس الشيوخ من نيو ساوث ويلز. وقد وصفت خليفتها، ميرين فاروقي، أستراليا بأنها «دولة مقززة». لقد أصبحوا الآن كيسًا من التروتسكيين الساخطين، والفوضويين، والبديل الاشتراكي، والمتطرفين من أقصى اليسار.

لم يعد الخضر يتحدثون كثيرًا عن البيئة بعد الآن، وبالكاد يتحدثون عن تغير المناخ، وهو التهديد الأعظم لازدهار أستراليا في المستقبل.

إنهم يقضون معظم وقتهم في حملات ضد المصالح الأمنية الأسترالية. إنهم يشنون حملات لصالح جوليان أسانج، الرجل الذي سرق كميات هائلة من الوثائق السرية ثم أطلقها لمساعدة دونالد ترامب في الفوز بالانتخابات، لصالح نظام فلاديمير بوتن الفاشي في روسيا. إنهم يقدمون الأعذار لغزو بوتن لأوكرانيا، ويلقون باللوم في كل مشاكل العالم على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

في الوقت الحالي، يركز الخضر في حملتهم الانتخابية بشكل أساسي على الصراع في غزة. فعندما هاجم الفاشيون الإسلاميون من حركة حماس إسرائيل في السابع من أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، فقتلوا ١٢٠٠ شخص، سارع الخضر إلى الدفاع عن حماس، وألقوا باللوم على إسرائيل في الصراع. وتحالف الخضر مع أكثر العناصر تطرفاً وعنفاً في الحملة المعادية لإسرائيل، فدعموا الشعار الإبادي «من النهر إلى البحر» ودعوا فعلياً إلى تدمير إسرائيل.

قد يلاحظ الناخبون في المجتمع اليوناني أن هذا هو نفس اللحن الذي يغنيه النظام الإسلامي في تركيا بقيادة أردوغان، والذي احتل شمال قبرص بشكل غير قانوني لمدة ٥٠ عامًا.

الآن يترشح الخضر في الجولة الحالية من انتخابات الحكومة المحلية في فيكتوريا. يجب أن يكون سجلهم المروع في مجلس يارا – حيث يقضون معظم وقتهم في القتال مع بعضهم البعض وإهدار وقت المجلس على قضايا غير ذات صلة، بمثابة تحذير.

إن ضغطهم على مجلس ميري بيك له نفس التأثير الضار وسيكون الأمر أسوأ إذا فازوا بعدد كافٍ من المقاعد. الخضر حزب سري مليء بالفصائل المتطرفة سياسياً.

إن المجتمع اليوناني هو مجتمع فخور ومتسامح ومجتمع يعطي الكثير للجميع، وليس فقط لأنفسنا، وأنا متأكد من أن الناخبين الفيكتوريين من التراث اليوناني لديهم ما يكفي من الحس السليم لعدم الانخداع بهم.

لماذا تسببت فاطمة في إثارة جدل داخل حزب العمال

أصبحت السيناتور الأسترالية الغربية فاطمة بايمان أول عضو في حزب العمال الأسترالي يصوت ضد حزبها منذ عام ٢٠٠٥. فما هي قواعد الحزب؟ وماذا يحدث لمن يخالفها؟

للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥.

حيث عبرت عضوة في مجلس الشيوخ من حزب العمال الأسترالي عن تصويتها في تحد لقواعد الحزب.

انفصلت السيناتور من غرب أستراليا فاطمة بايمان عن الصفوف في وقت سابق من هذا الأسبوع للتعبير عن دعمها لحركة تدعو أستراليا إلى الاعتراف رسميًا بالدولة الفلسطينية.

والآن، بناءً على طلب رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز، طُلب من بايمان عدم حضور اجتماعات كتلة حزب العمال لبقية الدورة البرلمانية، التي تنتهي في الرابع من يوليو.

قالت بايمان إنها عبرت عن تصويتها «من أجل الإنسانية» وأشارت إلى ما قالت إنه تناقض في موقف حزب العمال بشأن هذه المسألة.

«لا يمكننا أن نؤمن بحل الدولتين ونعترف فقط بحل واحد».

لماذا أثار تصويت بايمان ضد حزبه كل هذه الضجة؟

من النادر جدًا أن يصوت أعضاء حزب العمال ضد حزبهم.

كانت آخر مرة تصويت فيها عضو حزب العمال ضد حزبهم في عام ٢٠٠٥ عندما طلب عضو البرلمان عن تسمانيا هاري كويك تسجيل اسمه في سجل الناخبين باعتباره معارضًا لقانون مكافحة الإرهاب.

وكانت آخر مرة تصويت فيها عضو حزب العمال ضد حزب العمال أثناء وجود حزب العمال في السلطة في عام ١٩٨٨، وقبل ذلك في عام ١٩٨٦. وفي المرتين، تم تعليق عضوية العضو في الحزب.

تنص قواعد حزب العمال الأسترالي الداخلية على أنه لا يجوز للأعضاء معارضة موقف الحزب، وقد تم طرد أعضاء في الماضي، وليس تعليقهم فقط، من الحزب بسبب الأصوات المعارضة.

لدى حزب العمال الأسترالي تعهد رسمي يلزم أعضاء البرلمان بالتصويت على الخطوط الحزبية، والذي يهدف إلى ضمان تقديم جبهة موحدة عند التصويت في البرلمان.

على النقيض من ذلك، يُسمح رسميًا لأعضاء الحزب الليبرالي والوطني بالتصويت ضد مواقف أحزابهم – لكن المعارضة لا تزال نادرة نسبيًا.

ومع ذلك، بعد استقالة بايمان، أشار حزب العمال إلى أنها لن تواجه تعليقًا فوريًا أو طردًا من الحزب.

وقال متحدث باسم الحكومة: «تقول السيناتور إنها تحافظ على قيم حزب العمال القوية وتعتزم الاستمرار في تمثيل سكان غرب أستراليا الذين انتخبوها كعضوة في مجلس الشيوخ عن حزب العمال».

«لا توجد عقوبة إلزامية في هذه الظروف وقد عبر أعضاء الكتلة السابقون عن القاعة دون مواجهة الطرد.

«كما ينعكس في تعديلنا، تدعم الحكومة الاعتراف بالدولة الفلسطينية كجزء من عملية السلام نحو حل الدولتين».

قال رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي أمس الجمعة إن موقفه «واضح للغاية».

وأضاف: «نتوقع أن يشارك الناس في عمليات الكتلة لدينا وأن يمتثلوا».

ماذا قالت بايمان منذ ذلك الحين؟

قالت بايمان في حديثها إلى News ٦ إنها حصلت على «العديد من فحوصات الرعاية الاجتماعية» من زملائها منذ يوم الثلاثاء.

وقالت: «أظهر الكثيرون دعمهم لصحتي العقلية، والتأكد من أنني لا أشعر بالوحدة».

وقالت بايمان إنها قد تواجه «عقوبات إضافية» داخل الحزب، لكن هذا لم يتم تحديده بعد.

ماذا قال البرلمانيون الآخرون؟

قالت وزيرة الشؤون الخارجية بيني وونغ إنها تتفهم سبب انزعاج أعضاء كتلة حزب العمال من قرار بايمان.

وقالت وونغ: «أستطيع أن أفهم سبب انزعاج أعضاء الكتلة «لأننا، كما تعلمون، حزب جماعي وتوقعاتنا هي أن تلتزم السيناتور بايمان بقرارات الكتلة البرلمانية».

وأعاد أعضاء حزب العمال الآخرون صدى مشاعر وونغ، في إشارة إلى المواقف السابقة حيث التزموا بخط الحزب.

اعترفت وونغ، وهي مثلية الجنس وتزوجت من شريكها هذا العام، بأنها «اضطرت» إلى التصويت ضد اقتراحات حزب الخضر الداعمة لزواج المثليين في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ حيث عارض حزب العمال.

وقالت السيناتور الأسترالية الغربية لويز برات لصحيفة الأسترالي، في إشارة إلى المساواة في الزواج: «بينما كان من الصعب الالتزام في ذلك الوقت، كنا نعلم أننا بحاجة إلى تغيير موقف الحكومة بالكامل».

«لقد كانت لعبة طويلة أن نتمكن من استخدام أرقام الحزب للوصول إلى هذه النتيجة».

وفي حديثها عن قرار بايمان برفض التصويت، قالت السيناتور الخضر مهرين فاروقي إنها فخورة بعملها.

«أنا فخورة جدا ومسرورة بصديقتي السناتور بايمان التي امتلكت الشجاعة والإقناع والمبدأ لدعم هذا الاقتراح وعبور القاعة – لقد أظهر ذلك شجاعة أخلاقية حقيقية»، قال فاروقي في بيان.

كان السناتور الليبرالي جيمس باترسون أقل إعجابا بالقرار، حيث قال إن تصرفات بايمان كانت «تحديا مباشرا» لسلطة ألبانيز كزعيم لحزب العمال.

قال باترسون: «إذا لم تكن هناك عواقب للسناتور بايمان، فلن يكون فقط في عينيك وعيني رئيس وزراء ضعيفا، بل وفي عيون أعضاء كتلته».

هذه ليست المرة الأولى التي تختلف فيها بايمان علنًا عن سياسة حزب العمال.

في منتصف مايو، اتهمت إسرائيل بـ «الإبادة الجماعية» ووجهت انتقادا مبطنا لرئيس الوزراء، متهمة الزعماء الأستراليين بالقيام بـ «إيماءات استعراضية».

قالت بايمان بعد عبور القاعة إنها ستواصل »أدافع عما أعتقد أنه صحيح.

«لم يتم انتخابي كممثلة رمزية للتنوع. لقد تم انتخابي لخدمة شعب غرب أستراليا والحفاظ على القيم التي غرسها فيّ والدي الراحل.

«اليوم، اتخذت قرارًا من شأنه أن يجعله فخورًا، ويجعل كل من يقف إلى جانب الإنسانية فخورًا.»

SSI For equality of life.

Help a child feel at home.

Share your culture, heart and home with a child in need.
1800 299 447
ssi.org.au/fostercare

Media Australia
Arabic & English Media

يسر المؤسسة العربية - الإنجليزية في أستراليا A&E Media Australia أن تعلن عن إعادة إطلاق جريدة «مصرنا اليوم» للأخبار العالمية ونشر أخبار الجالية المصرية في أستراليابااللغتين العربية والإنجليزية:

www.mesrenaelyoum.com.au

وكذلك مجلة «مورنينج ستار» المتخصصة في أخبار النجوم والفن والجمال والثقافة، والمسابقات الفنية في كل انحاء أستراليا وخاصة فيكتوريا وكوينزلاند.

www.morningstars.com.au

وكذلك إعادة تشغيل مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهما من فيسبوك وتويتر ووبنتريست ويوتيوب.

مع تعيين رؤساء ومديرين تحرير جدد لإدارة المرحلة الجديدة.

الأستاذ رامي سعد – رئيس تحرير جريدة «مصرنا اليوم".

الدكتورة سامية عجبان – مديرة تحرير «مصرنا اليوم".

الموسيقار ميشيل صابر – رئيس تحرير مجلة «مورنينج ستار".

تتطلع المؤسسة من خلال هذه التعيينات إلى تقديم محتوى متميز يلبي اهتمامات قرائها ويعكس رؤية متجددة للإعلام العربي في أستراليا.

Ph: 0449146961
0499910365

MIX TRADING

Mix Trading online

The best Online Shopping in Australia

Mix Trading online Offers the best price and fastest shipping.

for physical products, digital services, project consulting, and software services.

You can shop online for great deals on a budget.

www.mixtrading.online
shop@mixtrading.online
Ph: 0499 910 365

References: 1. Australian Government Department of Health and Aged Care. For older Australians (65 years and over). https://www.health.gov.au/topics/physical-activity-and-exercise/physical-activity-and-exercise-guidelines-for-all-australians/for-older-australians-65-years-and-over (accessed September 2024). **2.** Australian Government Department of Health and Aged Care. Groups at higher risk from COVID-19. https://www.health.gov.au/topics/covid-19/protect-yourself-and-others/high-risk-groups (accessed September 2024). **3.** Australian Government Department of Health and Aged Care. Updated eligibility for oral COVID-19 treatments. www.health.gov.au/health-alerts/covid-19/treatments/eligibility (accessed September 2024).

Copyright © 2024 Merck & Co., Inc., Rahway, NJ, USA, and its affiliates. All rights reserved.
Merck Sharp & Dohme (Australia) Pty Limited. Level 1 – Building A, 26 Talavera Road, Macquarie Park NSW 2113.
AU-ANV-00611 v1.0. Issued October 2024.

MSD

Media Australia
Arabic & English Media

A&E Media Australia is pleased to announce the relaunch of Masrna Elyoum, a newspaper dedicated to global news and updates on the Egyptian community in Australia, available in both Arabic and English:
www.mesrenaelyoum.com.au

Additionally, the Morning Star magazine, which focuses on celebrity news, art, beauty, culture, and artistic competitions across Australia, particularly in Victoria and Queensland, will also be relaunched:
www.morningstars.com.au

Both outlets will reactivate their social media platforms, including Facebook, Twitter, Pinterest, and YouTube, as part of this new phase.

New editorial leadership has been appointed to lead this exciting relaunch:
- Mr. Rami Saad – Editor-in-Chief of Masrna Elyoum
- Dr. Samia Ajban – Managing Editor of Masrna Elyoum
- Maestro Michel Saber – Editor-in-Chief of Morning Star

Through these appointments, A&E Media Australia aims to deliver high-quality content that resonates with readers and reflects a refreshed vision for Arabic media in Australia.

Ph: 0449146961
0499910365

AMEEN COMPUTER

Looking for laptops and desktops? We've got you covered!

Whether you are buying, selling, or need repairs, we are your
go-to destination.
Explore our range of new and used devices, hardware, and software solutions.
Trust us for quality products and expert service.
Call us Today and get aspecial price..
Ph: 0449 146 961

الدكتور مكي كشكول يوقِّع كتاباً رابعاً من سلسلة كتب «الكوفة»

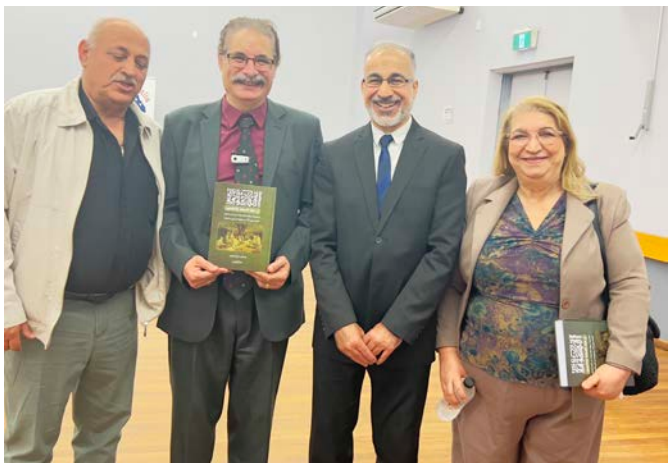

خاص / أستراليا اليوم

كتب د. سام نان

شهدت الأوساط الثقافية والأدبية حدثًا بارزًا بتوقيع الدكتور مكي كشكول كتابه الرابع من سلسلة «الكوفة»، وهي السلسلة التي تعكس اهتمامه العميق بالتاريخ الإسلامي، وخاصةً فيما يتعلق بمدينة الكوفة ودورها المحوري في العديد من الأحداث السياسية والاجتماعية والدينية التي أثّرت على العالم الإسلامي.

هذه السلسلة، التي تستعرض الكوفة من زوايا متعددة، قدّمت رؤى نقدية وتحليلية تعكس قوة الفكر التاريخي والأدبي للدكتور كشكول.

الكوفة: رمز الحضارة الإسلامية

تعدّ الكوفة من أبرز المدن في تاريخ العالم الإسلامي، إذ كانت مركزاً سياسياً وثقافياً وعلمياً خلال العصرين الأموي والعباسي.

أسسها المسلمون في القرن السابع الميلادي، وتاريخها حافل بالأحداث البارزة والشخصيات المؤثرة، من بينهم الإمام علي بن أبي طالب وأئمة أهل البيت.

لذا، تولي هذه المدينة مكانة خاصة في قلوب العديد من الباحثين والمؤرخين، والدكتور مكي كشكول يأتي في مقدمة من اهتموا بدراسة هذه المدينة وتحليلها بعمق.

سلسلة كتب «الكوفة»

سلسلة كتب «الكوفة» التي بدأها الدكتور كشكول تهدف إلى تسليط الضوء على الجوانب المختلفة من تاريخ المدينة، سواء من الناحية السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية.

تضم السلسلة الآن أربعة كتب، كل كتاب منها يتناول زاوية جديدة ومختلفة من تاريخ الكوفة

الكتاب الأول: «الكوفة في الميزان»

في «الكوفة في الميزان»، يناقش الدكتور مكي كشكول واحدة من أهم الثورات في التاريخ الإسلامي، وهي ثورة الإمام الحسين ضد النظام الأموي.

يغطي الكتاب رحلة الإمام الحسين من المدينة إلى مكة ومنها إلى العراق، مسلطًا الضوء على دوافع الثورة وسياقها السياسي والاجتماعي.

غير أن ما يميز الكتاب هو تحليله للروايات والأحاديث التي رافقت هذه الثورة، والتي يرى الكاتب أنها تعرضت لتحريف وتزوير شوه مسارها الحقيقي.

الدكتور كشكول في هذا الكتاب يسعى إلى كشف هذه التزييفات التاريخية، والتي كانت تُستخدم لتقويض المعنى الحقيقي لثورة الحسين، حيث كانت في الأساس حركة تهدف إلى نشر الوعي ضد الأنظمة المستبدة والسعي لتحقيق الحرية والكرامة الإنسانية.

يسعى الكاتب من خلال هذا الكتاب إلى إظهار الأبعاد الحقيقية للثورة، مؤكدًا على دورها في تحفيز الشعوب المستضعفة على الثورة ضد الظلم.

الكتاب الثاني: «الكوفة قراءة جديدة»

في «الكوفة قراءة جديدة»، ينظر الدكتور كشكول إلى الكوفة من منظور تاريخي وجغرافي واجتماعي.

يبدأ الكتاب بتفسير سبب تسميتها بالكوفة، وتفاصيل نشأتها وتركيبتها السكانية.

ويغوص في الحديث عن الظلم الذي تعرضت له المدينة وسكانها على أيدي الحكام المتسلطين، والمرتزقة الذين كانوا يخدمون السلطات ويعيدون كتابة التاريخ حسب ما يخدم مصالحهم.

ما يميز هذا الكتاب هو تعامله مع التاريخ المزور الذي أصبح جزءًا من «المسلّمات» التي اعتنقها البعض دون تمحيص أو تحقيق. يستخدم الدكتور كشكول منهجًا تحليليًا حياديًا ليعيد تفكيك هذه الروايات التاريخية المغلوطة ويعرض للقارئ الصورة الحقيقية لأحداث تلك الحقبة. يهدف الكتاب إلى تحفيز القارئ على التفكير النقدي واستلهام العبر المفيدة من التاريخ، بدلًا من التسليم بالأخبار المشوهة التي أُدرجت في التراث.

الكتاب الثالث: «الكوفة بين الولاء العلوي والعداء الأموي»

في «الكوفة بين الولاء العلوي والعداء الأموي»، يتناول الدكتور كشكول السبب وراء الصورة السلبية التي ارتبطت بالكوفة وأهلها في كثير من النصوص التاريخية. يناقش الكاتب الأسباب التي جعلت الكوفة تُوصَف بتلك المدينة «الملعونة» وسكانها بالجحود والخيانة.

هذه الصورة، التي شاعت عبر العصور، أصبحت نمطًا ثابتًا من الانتقاد، حيث نُسبت للعراقيين مقولات مثل «أغدر من كوفي» و«الكوفي لا يوفي»، وأيضًا المقولة المشهورة المنسوبة للإمام علي: «يا أهل العراق، يا أهل الشقاق والنفاق ومساوئ الأخلاق».

الدكتور كشكول يكشف في هذا الكتاب عن محاولة الحكام الأمويين تشويه صورة الكوفة وسكانها، خاصةً لما كانت تمثله من قاعدة سياسية للمعارضة العلوية.

شالعام، وتشويه سمعة الكوفيين وأهل العراق عمومًا.

يوضح الكاتب أن هذه الادعاءات استخدمت كسلاح سياسي لتبرير اضطهاد السكان وتقليل من شأن المدينة التي كانت مركزًا هامًا للحركات السياسية والاجتماعية المعارضة للنظام الأموي.

الكتاب الرابع: «الكوفة: بين التراث والتجديد»

يأتي الكتاب الرابع الذي وقعه الدكتور مكي كشكول تحت عنوان «الكوفة: بين التراث والتجديد» كإضافة مهمة لسلسلة «الكوفة»، حيث يجمع فيه بين قراءة الماضي واستشراف المستقبل. يعالج الكتاب مسألة تأثير الماضي الكوفي على الحاضر وكيفية استلهام العبر من التاريخ لتشكيل هوية مستقبلية تعزز من التقدم الاجتماعي والسياسي.

يناقش الكتاب أيضًا كيفية استغلال التراث الكوفي الغني في تعزيز الوعي الاجتماعي والسياسي في الوقت الحالي، خاصة في مواجهة الأنظمة المستبدة والتحديات المعاصرة التي تواجه العالم العربي والإسلامي.

أهمية السلسلة وتأثيرها

تشكل سلسلة كتب «الكوفة» عملًا فريدًا يجمع بين الأدب والتاريخ والدين لتحليل قضايا اجتماعية وسياسية معقدة.

يُظهر الدكتور كشكول قدرة غير عادية على ربط الأحداث التاريخية بالعصر الحديث، وإسقاطها على الواقع الحالي. يعكس تحليله العميق للمرويات التاريخية محاولته لتنقية التراث مما لحق به من تحريف وتزوير.

تسعى هذه السلسلة إلى تعزيز الفهم المتبادل بين الشعوب والأديان والمذاهب المختلفة، من خلال تسليط الضوء على التاريخ المُشوه والتحريفات التي استُخدمت كأدوات لإثارة الخلافات والانقسامات.

وبالتالي، تهدف كتب الدكتور كشكول إلى إحياء التراث العربي والإسلامي بأسلوب متجدد يركز على موضوعية التحليل التاريخي وحياديته.

يواصل الدكتور مكي كشكول من خلال توقيعه لكتابه الرابع في سلسلة «الكوفة» تقديم أعمالٍ أدبية وتاريخية غنية ومهمة. تسهم هذه السلسلة في تعزيز الوعي التاريخي وتصحيح الفهم الخاطئ للعديد من الأحداث والشخصيات الإسلامية.

ومن خلال تسليط الضوء على الكوفة ودورها المحوري في التاريخ الإسلامي، يهدف الدكتور كشكول إلى إعادة قراءة التاريخ برؤية نقدية وموضوعية، مما يساعد على تعزيز التفاهم ونبذ العنف والخلافات في المجتمعات العربية والإسلامية.

حفل التوقيع وتفاعل الجمهور

حفل التوقيع الذي أُقيم في إحدى المكتبات الثقافية الشهيرة، حضره العديد من الباحثين والمثقفين من مختلف الدول العربية.

كانت الأجواء مفعمة بالتفاعل، حيث ناقش الدكتور كشكول مع الحضور بعض النقاط الهامة من كتابه الجديد، وأجاب على استفساراتهم المتعلقة بتاريخه الطويل مع مدينة الكوفة، التي باتت تشكل جزءاً كبيراً من اهتماماته البحثية.

وقد عبّر العديد من الحضور عن تقديرهم لجهود الدكتور كشكول في إحياء تاريخ المدينة وتقديمه بطريقة تليق بمكانتها. كما أبدوا إعجابهم بالأسلوب السلس والمتماسك الذي يتبعه في كتابة أعماله، مما يجذب قراءً من مختلف الفئات العمرية والثقافية.

تمت التغطية الإعلامية بالكامل بواسطة «أستراليا اليوم»

Sutherland Medical Centre and Mankarios Skin Cancer Clinic

Services

- *Family Medicine.
- *Child Health including Childhood Immunizations.
- *Women's Health.
- *Travel Medicine including Travel Immunizations.
- *Full Skin Examinations and Treatment of Skin Cancers.
- *Fully equipped procedure room.
- *Workers' Compensation Injuries.
- *Pathology testing.
- *Pre-employment Medical Examination.
- *Comprehensive Medical Assessments and Chronic Disease Management.
- *Psychology.

Established in 2002 by:
Dr Ramsis Farag, Dr Nabil Mankarios, Dr Mona Mikhail, and Dr Faten Wassef.

Dr Nabil Mankarios is an experienced Skin Cancer Practitioner who started working in this field in 1997.

www.suthmed.com.au
suthmed@bigpond.net.au
(02) 9542 6277

Discount CincottaChemist®

Famous for value, famous for care.

Discount CincottaChemist
Famous for value, famous for care.
Liverpool

Cincotta Rewards+

SIGN UP ONLINE & IN-STORE

Start Saving Today!

SHOP + SCAN + 167 POINTS = $5 EARNED EARN + $5 REDEEM

Earn **1 Point** for every **$** you spend. For **every 167 points** you'll earn a **$5 reward** off future purchases.

SIGN UP TODAY →

Specialised Services

Simple and streamlined methods of providing specialised medication for Fertility Clinics, Aged-Care facilities, Doctor Surgeries and more. Save & Deliver Pharmacy is equipped with the equipment to cold store medications, deliver regular order prescriptions and compound medications for doctors and patients.
Many of these services are provided at no extra cost to your clinic and at discounted and affordable prices. We personalise our services to meet your individual clinic's and patients requirements to maintain customer satisfaction.

Discount CincottaChemist — Famous for value, famous for care.
279 Macquarie St
Liverpool NSW 2170
T. (02) 9821 1942

Discount CincottaChemist — Famous for value, famous for care.
884 Anzac Parade
Maroubra NSW 2035
T. (02) 9349 1602

Discount CincottaChemist — Famous for value, famous for care.
1/7 Munmorah Cct
Flinders NSW 2529
T. (02) 4296 5548

ويبسايتس بيلدر

WEBSITES BUILDER

نبني لك الموقع الإلكتروني من الألف
إلى الياء ونساعدك على الوصول إلى
القمة في محركاتِ البحث حتى يصير
مشروعك مشهوراً في أستراليا وكل
العالم.

كما نبني لك صفحات مميزة على
مواقع التواصل الاجتماعي

PH: 0449 146 961

Jacinta Allan Unveils Plan to Turn Victoria into Australia›s «Townhouse Capital»

Victorians may soon be granted the green light to subdivide their land without planning permits, as the government aims to transform the state into Australia's "townhouse capital."

Premier Jacinta Allan has pledged to make it easier for homeowners to build two homes on a single plot as part of a series of reforms designed to tackle the state's housing crisis.

The government will launch a review of Victoria's planning and building systems, with the goal of simplifying processes and encouraging more residents to subdivide their residential properties. Potential changes include a fast-tracked subdivision approval process, reducing the timeframe from 60 days to 10 days, and introducing planning permit exemptions based on specific criteria. There is also the possibility of completely removing the requirement for a planning permit.

Ms. Allan made the announcement during her speech at the Melbourne Press Club event on Thursday, marking the first address by a Victorian Premier at the event in nearly a decade.

She stated, "My government will make it easier than ever to build a second home in your neighborhood—not just a granny flat, but a home."

Industry experts will be recruited to work out the details, with the reforms expected to be introduced by April next year. "By early 2025, we will have a plan to make Victoria the capital of townhouses," Ms. Allan added.

"The suburban townhouse is uniquely Australian. It's the top choice for people in their 30s trying to buy a home with a few bedrooms, a backyard, and a car garage—not too far from the city."

This follows reforms from last year, which allowed

homeowners to build small secondary homes, such as granny flats, on their property without the need for planning permits.

Ms. Allan also used her time on stage to criticize the opposition for the fifth day in a row. She accused the Liberals of "obstructing" housing plans, referencing a protest against new high-rise building proposals in the suburbs, organized by Brighton MP James Newbury.

"One million millennials saw the mask drop, in real-time, on Church Street, Brighton, last Sunday morning," she said. "After that, I'm not sure how the Liberals can continue to call themselves the party of ambition."

Kathy Evans, Executive Director of the Property Council of Australia in Victoria, praised the initiative, calling the subdivision simplifications a "logical step" that would provide property owners with more options and help boost housing supply.

"We welcome the government's commitment to consulting on the best approach, which should aim to remove unnecessary bureaucracy from the local planning system," she said.

Pacific Nations Criticize Australia for Lack of Climate Action at Commonwealth Meeting

Australia is facing criticism at this week's Commonwealth Heads of Government Meeting (CHOGM) in Samoa over its insufficient action on climate change, which endangers smaller nations.

A new report released this morning highlighted that Australia, along with Canada and the United Kingdom, is responsible for the majority of carbon emissions within the Commonwealth, despite these three countries accounting for only six percent of the Commonwealth's population.

This criticism comes despite the federal government positioning itself as a leader in climate action. "Despite the rhetoric around climate leadership and Pacific solidarity, Australia's fossil fuel exports are second only to Russia, with the world's largest pipeline of coal export projects awaiting approval," said the report's authors from the Fossil Fuel Non-Proliferation Treaty Initiative.

The report, titled "Extraordinary Wealth: Fossil Fuel Expansion in a Commonwealth Dominated by Three Rich Countries," also found that while rich countries like Australia emit more carbon, smaller Commonwealth nations will face the harshest consequences. Many Pacific nations, particularly vulnerable to rising sea levels and natural disasters caused by climate change, have called on Australia, Canada, and the UK to reduce coal and gas production.

Tuvalu's Minister of Internal Affairs, Maina Fakafua Talia, expressed the gravity of the situation: "The continued expansion of fossil fuel projects by larger nations is a death sentence for us."

He emphasized the need for Commonwealth countries to work together, saying, "As a Commonwealth family, we must uphold our Paris Agreement commitments to limit global warming to 1.5 degrees Celsius and lead in financing a just transition for countries like ours.

We urge our wealthier partners to align with this goal and stop exacerbating the climate crisis by expanding fossil

fuel production."

Vanuatu's Special Envoy for Climate Change, Ralph Regenvanu, echoed this sentiment, urging countries not to "sacrifice the future of vulnerable nations for short-term gains."

Australia's Minister for Foreign Affairs, Penny Wong, who is attending the meeting alongside Prime Minister Anthony Albanese, acknowledged the criticisms but defended Australia's improved climate efforts under the current government.

"We understand the significance of this," she told reporters. "I have had extensive discussions with the Prime Minister of Tuvalu about the transformation of Australia's economy, which is indeed a significant shift... We all have to take responsibility, and that's why you see Australia working with other nations to transition global energy supplies to renewable sources."

The British Prime Minister, Sir Keir Starmer, and King Charles III are also attending the meeting in Samoa, but Canadian Prime Minister Justin Trudeau is among several notable leaders absent.

Indian Prime Minister Narendra Modi and South African President Cyril Ramaphosa also skipped the event, opting instead to attend a meeting with Russian President Vladimir Putin and Chinese President Xi Jinping.

Neo-Nazis Disrupt Pro-Refugee Rally in Melbourne

A group of neo-Nazis disrupted a peaceful pro-refugee rally in Melbourne yesterday, prompting the police to use pepper spray to disperse them.

Around 300 pro-refugee demonstrators were holding a rally outside the Department of Home Affairs office in Docklands at around 6 p.m. when a group of about 20 neo-Nazis interrupted the demonstration.

The protesters, dressed in black from head to toe and wearing masks, chanted slogans including "white power."

At one point, some members of the masked group held up a banner that read "Go to hell."

The police formed a line between the two groups before deploying pepper spray to disperse the masked men.

No arrests were made, and no injuries were reported. It was the 100th and final night of the pro-refugee protest, and demonstrators claim it was not the first time neo-Nazis had disrupted their gatherings.

Police have stated they will review footage and investigate the individuals involved.

Victorian Premier Jacinta Allan condemned the actions of the masked men, calling them "cowards."

"This behavior proves that they are just a bunch of cowards," she said.

"They hide behind masks and symbols that are completely unacceptable in this society, and they should be condemned."

Allan also announced that the state government would introduce an enhanced anti-vilification framework by the end of the year to be legislated.

"Victoria Police, as advised by the chief commissioner, has the tools and powers it needs to respond," Allan added.

"We have strengthened our powers on this matter, and we are looking at what we can do to further bolster our anti-vilification framework."

Opposition leader Peter Dutton also spoke about the incident.

"It's disgraceful and must be fully condemned," Dutton said.

"There should be no tolerance for any acts of intimidation or violence in our society.

I hope the police are able to take appropriate action."

Pressure Group Urges Children to Secretly Record Teachers to «Expose Inappropriate Behavior or Material»

A new pressure group is urging parents to have their children secretly film their teachers and monitor schools for transitioning students, as well as evaluate the curriculum for sexual content.

This initiative has sparked outrage among educators.

The group, Parents Taking Charge, founded by anti-lockdown and anti-vaccination activist Monica Smit, also encourages parents to schedule urgent meetings with school principals.

The aim is to question whether schools sing the national anthem, refer to Australia Day as «Invasion Day,» and monitor which bathrooms students are using.

On its website, the group advises parents to test their children on these issues and «give them permission to record anything that we can use to expose inappropriate behavior or material.»

Teachers have strongly condemned the group, calling its encouragement of anonymous reporting a blatant violation of privacy and professional ethics.

More than 100 parents have already joined the group, which was launched by Smit earlier this month.

Monica Smit, who also founded Reignite Democracy Australia in 2020, was recently convicted in a magistrate›s court for running an unregistered fundraising campaign to pay her legal bills after accumulating $200,000 in legal costs. According to Consumer Affairs Victoria, she received more than $66,000 in donations.

These costs were related to a court case where it was found she had been unlawfully arrested during anti-lockdown protests in Melbourne in October 2020.

Although she was awarded $4,000 in compensation, she incurred high costs after refusing a pre-trial settlement offer of $15,000.

Smit expressed concerns about children being «brainwashed» in schools, particularly regarding sex education.

«I›ve heard many parents express that they feel they have no control over their children›s education, especially when it comes to sex education.

Some schools are providing medical and sexual advice to children without parental consent or knowledge. I find this appalling in every way,» she said.

She added that schools appear to be becoming more politically biased, using Australia Day as an example. «Schools should educate children, not indoctrinate them,» she asserted.

When asked if she was concerned about privacy issues raised by teachers, Smit was dismissive.

«It›s 2024; cameras are everywhere, from grocery stores to streetlights. If a teacher isn›t doing anything inappropriate, they have nothing to worry about,» she said.

Teachers have shared their frustrations online, with one commenting, «I can barely get my students to pay attention to a full lesson, let alone indoctrinate them.»

Another pointed out, «If a kid pulls out a video camera, you bet I›ll be calling the principal so that camera disappears.»

Another teacher expressed legal concerns: «I›m pretty sure it would be illegal for a school to share student information like this.»

A spokesperson for the Victorian Government said, «Every student has the right to learn in a safe and supportive environment.»

They added, «Mobile phones are banned in schools because we want all classrooms and school environments to be conducive to learning. Students should not use them to secretly film students or teachers.»

«Schools welcome constructive and respectful dialogue with parents and caregivers, but students should focus on their education while at school, not on their parents› games,» the spokesperson added.

The Australian Education Union and the Independent Education Union declined to comment. However, Edward Shuler from the Victorian Association of Professional Teachers said that the group was «a natural outcome of concern over how the education system in Victoria operates, with insufficient transparency around how schools are run.»

In 2022, Smit, who was previously charged with inciting others to protest during COVID restrictions (though the charges were later dropped), declared herself a «living woman»—a reference to the sovereign citizen movement, which gained traction during the pandemic.

In a video, the former reality TV show candidate said she was testing this theory in courts to see if it worked.

«I›m experimenting with the idea of ‹I am a living woman›,» she said.

«I hear people talk about it all the time, so I thought, ‹what better way to find out if it works than to do it myself›.»

Follow us on our Social Media
/australiatodayonline
/australia2day
/@aandemediaaustralia
/medianewsaustralia
/australiatoday2000
/@australiatoday
/in/australia-today-a78616153/

Major Projects May Be Exempted from Northern Territory Laws, with Ministers Granted Intervention Powers Under New Regional Coordinator

Sweeping new powers to allow hydraulic and agricultural projects to bypass regulations have been described as "anti-democratic and anti-Territory."

On Thursday, Opposition Leader Selina Uibo revealed a "confidential" consultation paper that could grant the Northern Territory government authority to bypass regulatory checks and balances for major infrastructure projects.

The Labor Party government quietly released a consultation paper on the Regional Coordinator to select stakeholders, outlining its plans to "streamline" bureaucracy and reduce costs for industry.

Controversially, the draft paper indicated that the Regional Coordinator would be given significant "escalatory powers," including the authority to override regulatory agencies and "exempt" projects from certain laws. If accepted, ministers would have the power to use exemption notices to "amend the application of the law ... on a one-off basis."

The draft paper stated that this power could be used when other processes are duplicated or when "strict adherence to the legal process is unnecessary or problematic" compared to the "primary principle" of driving economic prosperity.

The draft CLP paper mentioned that the Regional Coordinator would assist "projects of significance," such as onshore gas development, renewable energy projects, agricultural ventures, or plans under the Territory's development strategy, such as the Beetaloo Sub-Basin and Ti Tree Horticulture Area.

Kirsty Howey, Executive Director of the Northern Territory Environment Centre, expressed concerns that these powers would be used to fast-track destructive projects, overriding the wishes of impacted Territory residents.

Dr. Howey said, "These proposed laws are anti-democratic and anti-Territory."

On Thursday, Uibo accused Chief Minister Leah Finocchiaro of hiding her plans.

In response, Finocchiaro denied that the draft paper was "confidential," asserting that it had been released to a select group of stakeholders, including the Darwin Major Business Group and Master Builders.

Finocchiaro explained that the "pioneering" reform aligns with her party's election promise to create a regional overseer and reduce all approval frameworks across the government by %50. She also emphasized that this move did not undermine her electoral pledges to support environmental regulations, but rather focused on ensuring "the government continues to push the economy forward."

The Labor Party provided the draft paper with only eight days for public feedback before the November 1 deadline.

Due to the "interventionist powers," any exemption notices must be presented to Parliament within three days of its convening, allowing a vote to repeal such decisions. However, with the CLP holding a 17-seat majority, any motion for repeal is unlikely to pass.

Exemption powers will not apply to sacred sites or heritage laws and cannot interfere with Commonwealth laws, such as native title, land rights, and environmental protection.

The draft paper would also grant the Regional Coordinator or minister "intervention" powers to override regulatory departments and make decisions typically reserved for select agencies.

The government has proposed limited judicial review for the Regional Coordinator, allowing only legal disputes regarding the "intervention" powers—not exemption notices.

The draft said, "The purpose of limiting the review of decisions is to provide certainty regarding decisions made by the Regional Coordinator or the minister, thereby supporting confidence in the Territory's investment and business environment."

The International Monetary Fund (IMF) predicts that inflation in Australia will remain above %3 in 2025,

A blow to Australians already struggling with the cost-of-living crisis. The IMF's World Economic Outlook report, released Tuesday night, revised Australia's Consumer Price Index (CPI) forecast from %2.8 to %3.6 for 2025.

This places Australia second only to Slovakia, and a full percentage point higher than New Zealand, the UK, the US, Japan, and Singapore. While the IMF expects inflation to continue its downward trend to %3 by December, aided by government cost-of-living relief payments, these subsidies are projected to run out by the end of 2025.

Inflation may drop within the Reserve Bank of Australia's and the federal government's target range of %2 to %3 when key quarterly data is released next week. However, price pressures will be top of mind for Treasurer Jim Chalmers as he travels to the US this week for meetings with international counterparts and the head of the US Federal Reserve.

The IMF also cautions against countries building barriers, reducing business margins, and imposing prices on consumers. In its World Economic Outlook report, it states, "An intensification of protectionist policies would exacerbate trade

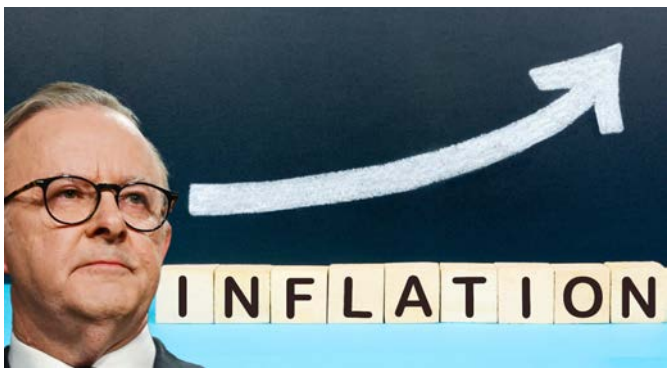

tensions, reduce market efficiency, and further disrupt supply chains."

Australia's GDP growth is expected to remain sluggish this year, trailing behind other advanced Asian economies. However, it is forecast to surpass the regional benchmark next year. Last year, Australia's GDP growth lagged slightly behind similar regional economies, at %2 compared to %5.

Australia›s Renewable Energy Plan: No Guarantee of Lower Prices

The national energy regulator of Australia has stated that it cannot guarantee the Albanese government's renewable energy plan will reduce electricity prices. This statement was made during a Senate inquiry where Daniel Westerman, CEO of the Australian Energy Market Operator (AEMO), clarified the potential impact of the plan on energy costs.

Senate Inquiry

During the inquiry, National Senator Matt Canavan directly asked Westerman if he could guarantee that the plan would lower energy prices for Australians.

Westerman responded frankly, "I cannot guarantee that." He added that the plan focuses on providing the cheapest path possible to build the infrastructure needed to transition the energy grid to renewable sources and achieve net-zero emissions.

Focus on Costs

Although there are no guarantees of price reductions, Westerman emphasized that Australia's energy market aims to develop infrastructure at the lowest possible cost. He pointed out that the Integrated System Plan for the energy market considers key elements such as generation, storage, and major transmission upgrades. However, he also noted that this approach doesn't necessarily mean that wholesale energy costs will decrease.

Cost of the Renewable Energy Plan

The latest plan from the Australian Energy Market places

the cost of the essential infrastructure required to reach net-zero emissions by 2050 at $122 billion. This figure does not include new power poles and wires but remains on the lower end compared to other models, such as the Coalition's nuclear energy plan. According to independent modeling, the Coalition's nuclear energy plan would cost between $116 billion and $600 billion, providing only %3.7 of Australia's energy mix by 2050.

Global Evaluation

The Australian energy regulator drew on international expertise and data from the Australian science agency and the Australian Energy Market to assess the cost of the renewable plan. The results showed that the cost of providing a %100 renewable energy mix by 2050 is roughly equal to that of a mix that includes nuclear energy.

South Australia Enhances Protection for Home Buyers After Construction Company Collapses

The South Australian government has announced new plans to strengthen protections for home buyers affected by the collapse of construction companies.

This follows the downfall of the construction firm "Filmeier Hauth" over 18 months ago, which left many homes incomplete, particularly in the Ohalloran Hill area.

Through these plans, the government aims to improve buyer protection by launching public consultations on proposed regulations targeting housing developers.

These measures include mandatory licensing for building inspectors and transferring disputes related to construction work to a dedicated court to avoid lengthy and costly legal proceedings.

The government is also looking to regulate contract clauses, including those that give construction companies the right to terminate contracts unexpectedly.

Will Frogley, the CEO of Master Builders South Australia, explained that construction companies and workers in the sector are required to have official licensing.

He believes that building inspectors responsible for assessing work quality should also be licensed to ensure the safety and quality of projects.

He added, "There must be strict mechanisms in place to safeguard the rights of home buyers and prevent them from facing future issues with companies that may collapse."

Although these measures enhance legal protection for buyers, there are concerns that the new laws may not be sufficient to fully protect them.

In the case of the "Filmeier" project collapse, some projects remained incomplete, including those related to the Ohalloran Hill development.

The state government has pointed to local council errors as the cause of this failure, a claim denied by Mayor Chris Hanna. Hanna affirmed that planning staff adhered to the laws established by the government, stressing that the council did not err in applying planning regulations.

He noted that the issue stemmed from the stringent planning rules set by the government.

In another move, the state government is currently working to recover $4.2 million of taxpayer money that was spent on completing the unfinished infrastructure in the Ohalloran Hill project to prevent buyers from incurring additional costs.

RBA reveals why rate cut unlikely in 2024

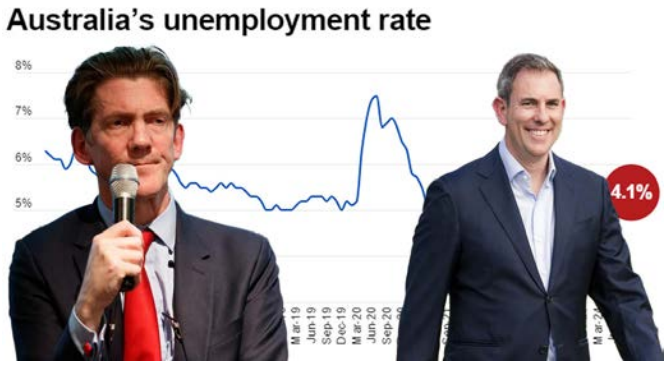

It is unlikely that interest rates in Australia will decrease in 2024, as the Reserve Bank of Australia (RBA) has revealed its preference for maintaining lower unemployment rates over fully addressing the cost-of-living crisis.

RBA Deputy Governor Andrew Hauser, speaking in a "fireside chat" format at the CBA Global Markets Conference in Sydney, confirmed that homeowners should not expect an early Christmas gift in the form of interest rate cuts. He emphasized that the RBA is focused on its dual mandate of maintaining price stability within the %3-2 range while supporting full employment.

"It was a deliberate choice on our part not to tighten policy too much in order to protect employment gains, while acknowledging that this would take longer to bring inflation down and that prices wouldn't fall as much or as quickly as they have in other countries," Hauser said.

While the RBA has faced criticism for this strategy, Hauser noted that stronger-than-expected job figures were welcomed by the central bank. The RBA has kept interest rates at %4.35 for 11 consecutive months after raising the official rate 13 times between May 2022 and November 2023.

Recently, Australia's labor market has shown unexpected strength, with 64,100 jobs added according to September figures from the Australian Bureau of Statistics. Despite a slight drop in the unemployment rate, strong employment growth pushed the participation rate up by 0.1 percentage point to a record high of %67.2.

Hauser explained that the RBA took a unique path in its fight against inflation and will not simply cut interest rates in line with the U.S. Federal Reserve or the Bank of England.

The reason we're not cutting rates right now compared to other central banks is that inflation is still too high," he stated.

The Deputy Governor also emphasized that the central bank values all types of jobs equally, despite Australia's recent decline in productivity. Productivity growth, a key driver of economic growth and higher living standards, slowed to %0.8 in the June quarter, resulting in annual growth of just %0.5, according to the Productivity Commission.

A significant part of the issue is that Australians are increasingly taking jobs in education and healthcare, industries that are not fully captured in productivity figures. While acknowledging the challenge of employees moving into less productive roles and businesses struggling to find the workers they need, Hauser remained optimistic about the overall labor market.

"A job is a job, fundamentally. It's a claim on resources in the economy. On average, while businesses are telling us that labor constraints have eased, they still cite it as the top factor limiting growth expectations," Hauser said.

Australia's major political parties have taken opposing views on the types of jobs Australians are taking. Treasurer Jim Chalmers praised the recent employment figures as evidence of the success of Labor's economic plan, highlighting that it is the first time a federal government has created one million new jobs within a single parliamentary term.

"Over a million new jobs in one parliamentary term is a remarkable achievement in a slowing economy, and it means more new jobs have been created under our watch than under any other government at any time," Chalmers said.

However, opposition employment spokesperson Michaelia Cash criticized the growth in public sector roles, calling it "unsustainable."

Lydia Thorpe›s Interrogation Over Her Boycott of King Charles

The interrogation of Victorian Senator Lydia Thorpe regarding her boycott of King Charles III has sparked widespread controversy in Australian political circles.

Karl Stefanovic, host of a Nine Network program, described her as "the most hated woman in Parliament." This came during a heated discussion over her recent statement calling for the removal of the King as a symbol of the Australian state.

Stefanovic began the interview by addressing Thorpe's controversial remarks, in which she claimed to have sworn her oath to the "Queen" and not to King Charles.

Thorpe responded to the criticism by saying, "Well, it's just another day in the colony, Karl. I'm used to this treatment."

She asserted her right to deliver her message to the King and emphasized that many Australians support her stance, saying, "I sent the message. The whole world is talking about it."

Stefanovic then posed a direct question, asking whether Thorpe would consider leaving Canberra, noting that some people believe she shows a lack of respect for Parliament.

Thorpe made it clear that she was "proud" of her position as a representative and stressed the need to change the current system in Australia, stating, "I'm not going anywhere."

During the interview, Thorpe also criticized the financial cost of having a Governor-General, arguing that "it's not necessary to pay $800,000 a year for someone to sign legislation."

She pointed out the harm caused by the British monarchy to her ancestors, adding, "There is unfinished business."

She revealed that she plans to work on these issues in the coming years.

In addition, 2GB radio host Chris O'Keefe criticized National Party leader David Littleproud's comments regarding abortion, accusing him of "hypocrisy" while also highlighting the contradiction in supporting Thorpe's stance.

Meanwhile, Labor MP Katy Gallagher left the door open for discussions about Thorpe's behavior, noting that her actions might challenge the Senate as an institution.

Editor's Opinion

Lydia Thorpe seems to believe that her actions will alter the course of history and that Australia, after all the progress it has made, will revert to its Aboriginal roots and the traditional ways of its Indigenous peoples. Her bold statements, including her disrespectful remarks about the King and her alignment with supporters of Hamas and Hezbollah, may lead to a scenario where these groups reclaim Australia in favor of the Indigenous people, making Aboriginals the true owners of Australia.

What Thorpe fails to realize is that if terrorist supporters were to gain control over Australia, as per their plans, they would strip away the rights of Australians, Indigenous people, and anyone who does not follow their ideology.

Australia has only reached its current level of success through hard work and dedication.

Australians have tirelessly worked to build and modernize their country, achieving the progress we see today.

If any group were to impose its outdated customs and traditions, which defy reason and logic, Australia would crumble.

Instead of advancing, it would regress in values, technology, and on various fronts.

While some may refer to England's involvement in Australia as "colonization," I do not disagree with this term. However, let me clarify that "colonization" means development, construction, and progress.

The alternative would be to turn it into "destruction." So, leave Australia alone and stop enjoying its benefits.

Government Reveals Support for Fraud Victims

The Albanian government has announced new measures to support fraud victims, indicating that it will be easier to obtain compensation following the latest round of federal initiatives targeting scammers.

This move is part of the government's efforts to enhance citizen protection and combat fraud that harms many Australians.

As part of the campaign, the government will allocate $14.7 million to establish a single pathway for fraud victims to apply for compensation through the Australian Financial Complaints Authority (AFCA).

This pathway will allow victims to submit claims through an independent channel if they cannot reach a resolution with banks, telecommunications providers, or social media platforms.

Assistant Treasurer Stephen Jones emphasized that companies must take responsibility for protecting their customers. He stated, "Our crackdown on fraud will cut off the avenues used by scammers to target Australians by setting high standards for what companies must do to prevent them."

He added, "Fraud victims will have a clear path to remedy."

The new measures will allow victims to submit claims against multiple entities.

For instance, an individual who lost money in a social media scam can file a claim against both the social media platform and the bank they deal with.

If the AFCA finds that both entities failed to provide adequate protection, they could share liability.

The Albanian government has urged companies, particularly social media platforms, to make greater efforts to prevent Australians from falling victim to fraud costing billions of dollars annually.

While overall fraud losses have decreased, reports of social media fraud increased by %17 in 2023.

In July, the government revealed new mandatory codes requiring social media companies, banks, and telecommunications providers to intensify their efforts to combat fraud.

Notably, Australians lost $2.74 billion due to fraud last year, highlighting the urgent need for these measures.

Coalition Division on Reproductive Rights

Senator Bridget McKenzie | Senator Jane Hume

The issue of women's reproductive rights has infiltrated national politics, exposing a division within the coalition.

Opposition Indigenous Affairs spokesperson Jacinta Nampijinpa Price called for a national discussion on abortion following a narrow defeat of a vote to restrict access in South Australia.

Reproductive rights have also emerged as a significant issue in the upcoming Queensland elections, thanks in part to support from the Katter Australian Party.

On Wednesday, senior coalition members were questioned about this issue after Senator Price stated to Nine newspapers that she believes late-term abortions, occurring after the first trimester, should be discussed.

Coalition finance spokesperson Jane Hume stated that there are no plans at the federal level to "overturn women's reproductive rights in Australia."

She emphasized that the coalition government, led by Dutton, has no plans, policies, or interest in abolishing these rights, noting that it is an issue raised by fringe parties in state elections.

However, it is not solely a fringe issue in Queensland, as Liberal National Party leader David Crisafulli repeatedly dodged inquiries about his views on abortion and whether he would support a vote on KAP's bill. During the final leaders' debate before the state elections on Saturday, Mr. Crisafulli firmly answered "yes" when asked if he supports a woman's right to choose.

Similarly, Opposition Leader Susan Ley stated that the coalition "has no intention of changing settings from a federal health perspective."

However, Coalition infrastructure spokesperson Bridget McKenzie took a more ambiguous line, describing abortion as a "moral dilemma" and refusing to clarify whether she believes it should be on the national agenda.

McKenzie mentioned that her colleague Senator Price has "strong views on this issue."

She remarked, "It is a matter for state and territory governments.

That is where it lies within our legal framework."

McKenzie added, "I think it is a moral dilemma that in this country we seek to save the lives of premature babies in some cases and not in others.

This is a complex moral dilemma.

But I am not in the business of judging people's decisions."

McKenzie has previously voted in favor of a private bill that would intervene federally in abortion matters.

Later on Tuesday, Opposition Leader Peter Dutton stated that he does not believe "this is a discussion that sways votes one way or another."

We proclaim the truth, no matter the cost

Australia Today

All News About Australia

Established in 2020
ABN: 44 739 785 281
www.australiatoday.press
Email: media@australiatoday.press
www.facebook.com/australiatoda
www.twitter.com/australia2day
www.youtube.com/@aandemediaaustralia
WhatsApp: 0449 146 961

CEO: Sam Nan

Saturday 26 October 2024 No. 186 Price $2.5 English and Arabic News

Challenging International Law and Rejecting Rational Logic: A Coalition Against Israel and Strong Support for Palestine and Lebanon

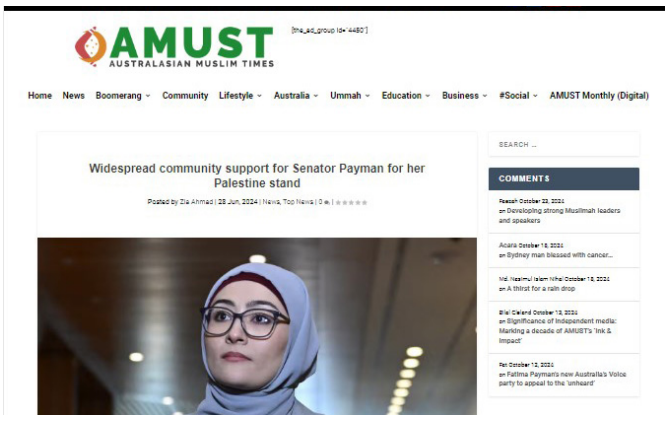

Since October 2023 ,7, the world has witnessed a wave of challenges against Israeli policies, manifested in various political and popular alliances supporting the Palestinian cause and standing with Lebanon against what they perceive as ongoing Israeli transgressions. International law has long been the fundamental standard governing relations between states and regulating international dealings in both peace and war.

However, many believe that Israel continues to violate this law through its policies of settlement, occupation, and practices in Palestinian territories and currently in Lebanon.

Despite numerous resolutions condemning these policies, their implementation often faces political and diplomatic obstacles that hinder their practical application.

Arab and Islamic countries, along with some international politicians, stand against Israel in an unprecedented challenge, as if it were a personal vendetta against them. They attempt to confront Israeli practices through international platforms and political pressure.

What distinguishes the current situation is that these coalitions have become more powerful and influential, with growing popular support worldwide for the Palestinian cause.

Furthermore, international pressure on Israel to adhere to international standards and respect human rights is intensifying, despite the violations by the terrorist organizations "Hamas and Hezbollah" of international charters and human rights even within their own countries.

Many challenges arise from some Arabs, even from "close allies," regarding the use of reason and sound logic.

I know an educated and informed person, who is a Palestinian origin and serves as a teacher to me—though I prefer not to mention his name—who once told me, "If Palestinians understood, they would have made peace with Israel and transformed their situation for the better in all aspects."

However, many refuse to employ reason and logical thinking, submitting instead to ancient legacies that have proven ineffective since scientific progress permeated the world, making the internet the "greatest" means for dialogue among people to reveal truths and reject old, unhelpful legacies that do not advance society but instead lead to regression.

Rational thinking is crucial for establishing peace between Israel and all Arab and Islamic countries. I emphasize "Islamic" because there are non-Arab Islamic countries that adopt the same anti-Israel sentiment for the same reason: ancient legacies inciting people to hate Jews simply for being Jewish.

Countries supporting Palestine and Lebanon assert that solutions cannot come at the expense of oppressed peoples. They argue that if Islamic leadership in Palestine and Lebanon bombards Israel, this is perfectly normal—a reaction to what they call "Israeli aggression."

However, if Israel retaliates and calls for civilians to be removed from bombing areas, while indeed targeting terrorist strongholds, civilians end up placing children and women as human shields to protect the terrorists. Consequently, children, women, and innocents perish in the name of what they refer to as "the resistance."

The question remains: Why do they offer their children, women, and elders as human shields? The answer lies simply in two words: "brainwashing."

The terrorists aim to preserve their own survival and know that Israel will not target places with civilians due to international law.

Thus, they brainwash civilians into hiding weapons in schools and hospitals, confident that Israel will not bomb them. Even if Israel were to strike, children, women, and the elderly would die as martyrs, believing they would enjoy eternal paradise.

Do politicians around the world know that terrorists are brainwashing civilians? In this context, is the fault with Israel, or with those who sacrifice children, women, and the elderly under the mistaken belief that this earns them a place in heaven?

For these politicians, the Palestinian issue is not about human rights and the rights of Arab peoples to self-determination.

They support the Palestinian cause and Hezbollah in Lebanon, perhaps to further their personal agendas. For instance, Lydia Thorpe stands in solidarity with Palestinians and Lebanese, which supports her cause as an Aboriginal born in the "Great Archfield" area.

She believes she can reclaim Australia for the indigenous peoples, restoring her primitive ancestral heritage, without considering that Australia, where she was born, grew up, and educated, would not have given her a voice, opinion, and respected position had it been exclusively for the indigenous people.

Thus, she confronted the King of England and raised her voice demanding what she calls her right to reclaim Australia for the Aboriginal people. Similarly, young women are used by certain Islamists who deceive them into believing that they will support her in establishing a political party based on Islamic principles.

However, once this party is formed, they will abandon her because, according to Islam, women cannot lead men, as men are the maintainers of women. They currently exploit her because, according to their teachings, "necessities permit prohibitions."

This assertion is echoed by Australia Muslim Times (AMUST), which reported: "Several Australian Islamic organizations and community leaders issued a statement expressing admiration and support for Fatima Payman for speaking out against the genocide of Palestinians and the relentless Israeli war crimes committed against the people of Gaza."

In a statement released on Wednesday, June 26, ANIC stated that "the Australian National Imams Council (ANIC) and the Australian Muslims Alliance (AAM) and the Australian Muslim community welcome the Greens' proposal in the Senate to recognize the State of Palestine. We also strongly support Senator Fatima Payman's backing of the proposal." Therefore, Fatima Payman's stance on Palestine is also based on religious grounds, not political ones.

Mahrin Farooqi, born in 1963, is a Muslim member of the Australian Parliament and also the first Muslim senator in Australia's history.

She served as Deputy Leader of the Australian Greens, and her actions indicate a level of intolerance. Notably, in February 2018, Farooqi attempted to prevent Christian friends of Israeli communities from hosting an event based on Israeli settlement policies in the West Bank. Therefore, it can be concluded that Mahrin Farooqi is not on Israel's side simply because they are Jews; as a Muslim woman, she holds a verse that indicates that Jews are among the most hostile to believers.

Thus, her stance is clear: her defense of Palestine is not based on political grounds but purely on religious ones. As for Foreign Minister Penny Wong, of Malaysian descent, she advocates for Palestine's right to United Nations membership.

This stance stems from Malaysia's historical connection to Palestine, revolving around Malaysian support for the Palestinian cause at both popular and governmental levels, which has significantly strengthened since Malaysia's independence in 1957.

Lastly, Minister Tony Burke, who has not missed an opportunity to engage with the Arab Islamic community and regularly attends Islamic religious events, hoping to win their votes in elections. Burke previously announced his efforts to grant around 1,300 Palestinians humanitarian visas, unaware if they would peacefully coexist in Australia or plan to implement what Hamas and Hezbollah have failed to accomplish, or if each Muslim man intends to legally marry one woman and three others as "Girlfriends," having many children, while the Australian government supports these children. This plan seeks to increase the number of Muslims in Australia, potentially resulting in Australia becoming a Muslim-majority country in the future.

Minister of Employment and Workplace Relations Tony Burke publicly supports the Muslim community in Australia through statements and initiatives related to human rights. Burke represents an electoral district with a significant Muslim population and has emphasized the importance of recognizing the legitimate aspirations of Palestinians while condemning hate speech and discrimination against any group, including Muslims. Yet, I wonder what hate speech he refers to?

The Torah contains no hate speech against non-Jews; the Bible states, "Love your enemies and bless those who curse you."

Meanwhile, the Quran declares that "you will find the most hostile towards those who believe [to be] the Jews and those who associate [others with Allah]." The term "associate" refers to Christians, and the Quran also states, "O you who believe, do not take the Jews and Christians as allies, and whoever of you allies with them, then indeed, he is one of them." So who is promoting hate speech? The Torah and the Bible? Or the Quran?

Among Muslims, the belief is that Islam is the religion chosen by God, and anyone who subscribes to any religion other than Islam will not have it accepted. So who spreads hate speech? Tony Burke's position is clear: he supports Muslims to win their votes, not from a political perspective or rational wisdom. Each individual seeks what their roots demand, with reason and logic having no role in this matter.

This issue also applies to the support given to Lebanon in facing what they label Israeli attacks on southern Lebanon. Strangely, they seem unaware of Israel's warnings to civilians in southern Lebanon to leave the area before bombings, as usual, they do not leave, protecting the terrorist group Hezbollah, which is classified as a terrorist organization internationally. Thus, bombings occur, and civilians die, a scenario exploited by malicious actors to spread lies about Israel being a war criminal.

In conclusion, I assert that challenging international law and rejecting rational logic are far from wise. Make peace with Israel to find goodness among them. Israelis are neither a plague nor a disease; they are human beings—wise and just—capable of distinguishing between good and evil. They are not monsters; they are rational people and shrewd politicians.

Ultimately, these issues remain a central theme in international politics, affecting relations between nations and posing a significant challenge for the international community to achieve a just and lasting peace. To conclude: blessed are the peacemakers.